عبد الرحيم الشيخ*

متلازمة كولومبوس وتنقيب فلسطين:

جينيالوجيا سياسات التسمية

الإسرائيلية للمشهد الفلسطيني**

قلت سابقاً إنه للقيام بمشروعنا في الإنديز، فإن العقل، والرياضيات، وخريطة العالم، كانت عديمة الفائدة بالنسبة إليّ. لقد كان أمراً واقعاً وتحقيقاً لنبوءات إشعيا.

كريستوفر كولومبوس، 1494

فلنمتنع من التجرؤ بالقول إن عدم عثورنا على سفن الملك سليمان، بسبب عدم اكتشافنا عتسيون غيفر (تل الخليفة)، يعني أن سليمان لم يكن، أو أنه لم يبن الهيكل!

أبراهام بيران، 1999

سقط القطار عن الخريطة عند منتصف الطريق الساحليِّ. وشَبَّت النيرانُ في قلبِ الخريطة، ثم أطفأها الشتاءُ وقد تأخرْ... بلادنا قَلْبُ الخريطةِ. قلبها المثقوبُ مثل القرش في سوق الحديد. وآخر الركّاب من إحدى جهات الشام حتى مصر لم يرجع ليدفع أجرة القناص عن عمل إضافيٍّ كما يتوقع الغرباء. لم يرجع ولم يحمل شهادة موته وحياته معه لكي يتبين الفقهاء في علم القيامة أين موقعه من الفردوس.

محمود درويش، 2008

ترصد هذه المقالة الخطط المتعددة التي وضعتها إسرائيل لإعادة تسمية الأماكن والمواقع التاريخية بأسماء عبرية، ومحو الاسم العربي منها، والغاية هي نزع الهوية العربية عن خريطة فلسطين. ويتجول الكاتب في ميادين متعددة لها صلة بما حدث للجغرافيا الفلسطينية من طمس وإخفاء وتزوير، مثلما جرى في بعض البلاد التي خضعت للسيطرة الكولونيالية. وهو يطلق مصطلح "متلازمة كولومبوس" على هذه البلاد التي وقع لها ما وقع لفلسطين التي جرى "تنقيبها" بالتفصيل، من أجل إضفاء هوية جديدة على مواقعها، وتسميتها بأسماء تنفي تاريخها وهويتها معاً. وهذه المقالة، علاوة على كشفها الأهداف التي عملت عليها مختلف المؤسسات الصهيونية والإسرائيلية في هذا الميدان، تدق النفير لإثارة الحوافز الوطنية الفلسطينية من أجل الدفاع عن الأسماء العربية المتناثرة فوق خريطة فلسطين، والتي يُخشى أن يتغلب عسف الاستعمار، سياسياً ومعرفياً، على قوة التاريخ في هذا الحقل.

I - مفتتح: تنقيب فلسطين

أقدِّم هنا تحليلاً لعلاقات القوة بين المستعمِر والمستعمَر في حالة الصراع الفلسطيني - الصهيوني عبر دراسة فعل تسمية الأمكنة الفلسطينية، وتحديده عبر لاقتات الطرق، والبحث يتطرق إلى ما يلي: دَرْس فلسطين بصفتها حالة استعمارية طُمِست فيها خريطة البلد الأصلية، فكرةً ووجوداً، بعد أن حلَّت متلازمة كولومبوس بالمحتل الصهيوني الذي نقَّب المشهد الفلسطيني وأعاد تسميته بمقولة (category/صنافية) استعمارية نافية لسحنة المشهد الأصل؛ رَسْم السلالة الاستعمارية للجان الأسماء الإسرائيلية على امتداد قرابة قرن ونصف قرن من التسمية (1870 - 2010)؛ تحديد جغرافيا السحر الإلهي الفلسطينية بالتزامن مع معاينة

سياسات التسمية لدى لجنة الأسماء الحكومية، من حيث طرائق التسمية، ومسؤوليات العمل، واختلاف السياسات بين "التواصل والتغيير" تبعاً لتعاقب حزبَي الليكود والعمل الصهيونيين على حكم إسرائيل على امتداد ستة عقود من عمرها، إذ عملا على تنقيب فلسطين حتى قبل نكبة 1948 كحدث مولِّد في التاريخ الفلسطيني الحديث، مع وضع لافتات الطرق على شارعي (1) و(90) اللذين يقسمان فلسطين طولاً وعرضاً؛ الإشارة إلى الفحوى العامة للخطاب الحقوقي الفلسطيني المناهض لعبرنة الأسماء، وإلى المشهد المتمثل في السيرة النضالية لمرافعات "عدالة" الحقوقية خلال الفترة 1997 – 2010، وذلك من أجل تأسيس مخطط مقاومة على المستويات السياسية، والحقوقية، والثقافية، والمعرفية، والفيزيائية.

إن فعل التسمية ليس إلاّ نوعاً آخر من التنقيب المشتق من لفظة "نقب" الذي يخفي، أو يحدث كسوفاً للهوية الفعلية والافتراضية للمفعول - المستعمَر لمصلحة الفاعل - المستعمِر الذي حلَّ مكانه، وهو، بالتالي، فعلُ خلق وتكوين، يُنقِّب المشهد الفلسطيني، ويخفيه، عبر عبرنته. فالتنقيب، هنا، يحيل إلى معنى مزدوج: البحث عن الأسماء الأولى، والتغطية بغرض الطمس. وبذا، يصير التنقيب بحثاً لأجل الطمس. فحين نرصد جذر الفعل (نقب) في المعجم العربي، يحيلنا إلى معنى جامع واحد هو: الأثر الذي يجري إحداثه، أو معالجته، أو تسميته، أو كشفه، أو إخفاؤه، أكان ذلك الأثر عيانياً أو معنوياً. وبناء على ذلك، يأخذ التنقيب معاني عدة، منها: الخفَّة، والتلاشي، والتخرُّق، نتيجة كثرة استخدام اللباس أو الحذاء؛ الحفر وإحداث الخرق؛ نقش الصفات الحميدة على صفحة النفس؛ تتبع الأثر حتى إيجاده؛ استخراج سوائل الجسد الضارة؛ شق الطرق في الأماكن الضيقة؛ التغطية والحجب. ولعل من أطرف ما يحيل إليه "لسان العرب"، على سبيل المثال، في هذا السياق، ثلاثة معان تخص موضوعة التنقيب المقصودة في هذه الدراسة، وهي: معالجة الغريب واستخراجه؛ شق الطرق في الأماكن الضيقة؛ التغطية لحجب الجميل أو القبيح في وجه المرأة أو وجه الأرض.[1].

وبذا، ساد الاعتقاد أن العلاقة بين الأرض والمرأة هي علاقة أزلية في حضارات العالم القديمة، غير أن هذا الاعتقاد لاقى رواجاً كبيراً في فترتي الاستعمار وما بعد الاستعمار، إذ وُصف المستعمِرُ بأنه "يحتل"، و"يغتصب"، و"يفتح"، و"يدنس"، و"يسيطر على" المستعمَرين وأرضهم في آن واحد. ولهذا، أضفت حقول المعاني الفيزيائية، واللغوية، والرمزية، سمات مذكَّرة على فعل "الاستعمار"، بينما وصمت المستعمَرين، بصفات مؤنثة كأمر مسلَّم به، فصار فعل التسمية، كفعل خلق، وكمبرر لادعاء الأصالة والملكية والأبوية، أداة للسيادة والإكراه في يد المستعمِر - المذكَّر ضد المستعمَر الذي تم تأنيثه. وعليه، فإن إعادة تسمية المشهد الذي تم احتلاله وتغيير حكايته الجغرافية الأصلية، جرى فهمها كفعل لتنقيب جمال الأرض - المرأة التي تم احتلالها، في حين أن إعادة تسمية المشهد في أماكن غير مستعمَرة اتخذت طابع التجديد الإبداعي لسحنة المكان وتخطيطه وتوصيفه.

وباستخدام هذه المقولات، فإن كثيرين من نقاد حقبة ما بعد الاستعمار استخدموا طيفاً متنوعاً من الأطر النظرية من أجل تفكيك سياسات التسمية للمَشاهد المستعمَرة التي تمت إعادة مَنْطَقَتِها تسميةً وتخطيطاً، فالمشهد ليس خاملاً ولا مطلقاً، وإنما تتم هندستُه، أي صناعته، أيديولوجياً. وقد استمدت هذه الأدلجة، والرد عليها، زخماً كبيراً من إعلان إفلاس حكاية الحداثة، كحكاية تفوُّقٍ وهيمنة أوروبية، على يد جان فرانسوا ليوتار ومعاصريه من "الشباب الفوضويين"، على حدِّ تعبير هابرماس، في نهاية ستينيات القرن العشرين. وظهر نقد هائل لهذه التداعيات بغية تفكيك المنظومة الاستعمارية بطرق غير تقليدية، وغير قائمة على نقض الحكاية التاريخية (القومية) للمستعمِرين فقط، وادعاءاتهم في شأن

العلاقة فوق التاريخية بين الإنسان والأرض والله. ولذا، فإن تشويه المشهد فيزيائياً، بينما يتم منحه شخصية جغرافية مزيفة، علاوة على تغيير نظام الإشارات التوجيهية التي تدل على تخطيطاته وتسمياته الجديدة، قد ساهم في نشوء حقل معرفي واسع يجري من خلاله إعادة مسألة التسمية إلى سياقها السياسي والثقافي للتمكُّن من كشف السياسات والأدوات التي تمكَّن المستعمِر عبرها من إعادة خلق المشهد.

ومع أن التسمية فعل سيطرة بامتياز للذات الفاعلة، إلاّ إن مصدر السيطرة في فعل التسمية إنما يتشكَّل من كسر مألوفية الذات المفعولة مع نظام العلاقات القائم، واستبدال ذلك النظام بآخر لا مألوفية للذات معه إلى حدّ تسليمها بالزوال التام للفاعلية أمام هذا الواقع "الجديد" الذي نفى نظامَ العلاقات في "الواقع القديم" الذي مضى وانقضى.[2] وعلى ذلك، يؤسس أدونيس أن لغة التسمية هي أداة نفي تستبدل "الواقع" بـ "الوهم" بصفته نظام علاقات للواقع الجديد. وهنا، يؤكد أدونيس أن اللغة إنما تبدأ رحلتها من "الفراغ - الموت" الذي بين الأسماء القديمة للأشياء، وبين أسمائها الجديدة. فأنا "حين أسمي (باللغة) شيئاً أهيمن عليه وأملكه، لأنني أكون قد عرفته. فالمعرفة قوة: قوة امتلاك، وقوة تخيُّل. وهكذا يصبح هذا الشيء ملكاً لرغباتي. الشيء الذي لم أسمِّه بعد، لا أعرفه، ولا أعرف كيف أسلك إزاءه. لا يدَ لي عليه. لا يعطيني الاسم مسماه، أي أن اللغة لا تعطيني حقاً الشيء الذي أسمِّيه بها إلاّ بعد أن (تُميته). فحين أقول: (هذا الطفل)، أكون قد أمتُّه، إذ جردته من جسديته المادية، وحوَّلته إلى فكرة أو وجود ذهني. فبالتسمية (اللغة) تعطيني الفكرة مادتها، ويتجاوز الاسم مسمَّاه.. وكما يموت المسمَّى، يجب أن تموت الفكرة أو الصورة المكونة عنه، لكي يتم لنا أن نعيد خلقه بفكرة جديدة. فمن (موت) الأشياء تبدأ حياتها. ومن (موت) الأفكار تبدأ الحياة."[3]

1 - فقدان الخريطة: تغطية الفكرة أم تغطية الوجود؟

في سنة 2007، اكتمل المنهاج الفلسطيني من الصف الأول حتى الصف الثاني عشر، وحُكم، في أغلبيته، بالسقف السياسي والجغرافي والديموغرافي والثقافي لاتفاق أوسلو، إذ إنه صُمم للفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة وأجزاء من القدس الشرقية. وقد أغفل هذا المنهاج، أو، على الأقل، لم يُصمم لتلثي أبناء الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة منذ سنة 1948، وفي الشتات. غير أن واحداً من أهم بنود نقد هذا المنهاج، إسرائيلياً ودولياً، هو توجيه التهمة إليه بأنه "يزيل إسرائيل من الخريطة. "وهذه التهمة تذكّر المرء بقصة تنسب إلى القديس أوغسطين عن الإسكندر الأكبر، فقد قبض جند الإسكندر على قرصان، وبدأ الإسكندر بالتحقيق معه، قائلاً له: "ما الذي يجعلك تقطن البحر وتحتله؟" فردّ القرصان على التعبيرات الإمبريالية في سؤال الإسكندر: "إنه الأمر ذاته في استيطانك الأرض واحتلالك إياها! غير أنني أقوم بذلك بحِرفية أقل من حرفيتك، فأُسَمَّى قرصاناً، ولأنك تملك أسطولاً عظيماً تُسمَّى إمبراطوراً." في هذه القصة، يبدو أن قرصان أوغسطين يوافق الإسكندر على أن الفارق الأخلاقي بينهما كمِّيٌ فقط.[4] وهذه القصة ربما تمنح فكّ شيفرة نظام إسرائيل لفرض أسماء الأمكنة على المشهد الفلسطيني، مفتاحاً ذهبياً، كما تمنحنا القدرة على فهم مأسسة عملية العبرنة لـ "خريطة إسرائيل" كعملية تخطيط لغوي في أثناء مرحلة بناء الأمة في سياق عبرنة إسرائيل ذاتها.[5]

من ناحية نظرية، تستدعي موضوعة اللغة كلاً من الوطنية الإثنية والجغرافيا لما بعد حقبة الاستعمار، فيأخذ إحياء اللغة الوطنية شكل الهندسة اللغوية التي تؤسسها الدولة، ذلك بأن هندسة اللغة الوطنية هي أداة للتوحيد الوطني وللتعبير عن أصالة اللغة التي تربط الشعب بالأرض عبر الحكاية الوطنية الجامعة. وبحسب أمبيرتو إيكو، فإن أسماء الأمكنة تعطي عناوين سياسية، وترتبط بأيديولوجيا معينة فيما يتعلق باستخدام الأسماء وطبيعة المكان،

ولذا، فإن "أسماء الأمكنة تنتمي إلى لغة الوطنية، وخصوصاً عند وجود كيانيّتين تتنافسان بشأن الاتصاف بالشرعية واليقينية كما هي الحال في المناطق التي تشهد هويتها الوطنية والإثنية تنافساً، فيكون ظهور أسماء الأمكنة واستخدامها (أو رفضها) أحد مميزات الصراع."[6] وهنا، تستدعي حكاية الإسكندر مع القرصان فعلَ التسمية ذاته كفعل خلق، وكفاعلية سيطرة لها علاقة وطيدة بفرض السلطة، إذ لا مجال لتعريف الفضاء إلاّ كمكان لتطبيق السلطة على الفكرة والوجود في آن واحد.

فإدوارد سعيد، مثلاً، ينطلق من المنظور التأسيسي لكتاب قسطنطين زريق "معنى النكبة"، الذي صُكَّ فيه مصطلح النكبة لأول مرة كمفهوم سياسي،[7] ويعتمد على الرصيد النظري الهائل لفيكو وغرامشي فيما يتعلق بسيادة الأفكار وأثرها في تقدم مسيرة التاريخ العلماني، كي يُعرِّف "القضية الفلسطينية" بأنها صراع "فكرة"، لأن "فلسطين نفسها هي فكرة سجالية، ومقولة موضع تنازع بين الفلسطينيين والصهيونية." ولأن همّ المثقف ومهمته القصوى إنما يكمنان في الانحياز إلى جانب الأفكار والقضايا العادلة، فإن فلسطين، كـ "فكرة"، أصبحت همَّ سعيد ومهمته، وخصوصاً بعد هزيمة 1967. ومن أجل تحدي الفكرة الصهيونية والنظام المعرفي الأوروبي الاستشراقي الحاضن لها، ركَّز إدوارد سعيد على الرسالة ذات الدلالة المهمة، والتي وجهها حاييم وايزمن إلى اللورد بلفور في الثلاثين من أيار/مايو 1918، وعلى ما حملته من قرائن تربط المشروع الصهيوني بالمشروع الاستعماري الأوروبي "حيث إن الصهاينة والأوروبيين يشتركون في المثل العليا وقيم الحضارة والتقدم التي لا يمكن للشرقي أن يفهمها. وكما يبين وايزمن، فإن الصراع في فلسطين هو صراع لانتزاع السيطرة على الأرض من أيدي السكان الأصليين، ولكن الصراع (كذلك) هو صراع يستمد رفعته من أنه صراع على فكرة (سامية)، والفكرة هي كل شيء."[8] وهنا، يبدو أن سعيد يربط، بشكل لا يقبل التأويل، بين مشروع الاستشراق الأوروبي والمشروع الاستعماري الصهيوني، ولا سيما فيما يتعلق بعالم "الأفكار" الذي مهَّد الطريق لقيام إسرائيل.

أمّا بالنسبة إلى الصهيونية، فإن الفكرة الاستشراقية عن فلسطين ساهمت في إذكاء لغة وطنية كوسيلة للوحدة والأصالة والصهر، وفي تعميم المحاولات المتواصلة لنفي وعي المنفى اليهودي عند الجماعات اليهودية في أوروبا التي تأسْرَلَتْ حين اجتُلبت إلى فلسطين. وكان هذا ما عناه عزمي بشارة بقوله إنه "لكي تتحول اليهودية إلى أمة تحتاج الفكرة إلى دولة"،[9] أي أنه كان على الصهيونية أن تنتقل من "جدلية الوجود" إلى حسم "جدلية الجوهر". ولذا، نعى إدوارد سعيد الكارثة الثقافية التي ألمَّت بالعرب لأنهم لم يدركوا طبيعة الصراع مع المشروع الصهيوني كامتداد لمشروع إمبريالي استشراقي متمركز أوروبياً، وأنه ليس حركة استعمارية احتلت أرض فلسطين فقط، بل أيضاً فكرة نقيضة مبلورة على نحو فذ حيال فلسطين وأصحابها وملكيتهم إياها. ولذا، كان من المهم: "إدراك أن الصراع بين الفلسطينيين والصهيونية كان صراعاً بين وجود وتأويل، حيث إن الوجود يبدو على الدوام مغلوباً ومقتلعاً بالتأويل. فماذا كانت ماهية هذا الوجود؟ ليس مهماً كم كان العرب الفلسطينيون متخلفين، أو غير متحضرين، أو صامتين، فقد كانوا موجودين على الأرض."[10]

عقب تحليل إدوارد سعيد هذا، نشأ في دراسات ما بعد الاستعمار تيار واسع يدرس "التنافذ" (Osmosis) ما بين المشروع الاستعماري المتمركز أوروبياً والمشروع الاستيطاني الصهيوني، برز فيه كل من إيلاّ شوحط، وأمنون راز - كراكوتسكين، ورشيد الخالدي، وروبرت يانغ، وجيل النجار وغيرهم.[11] غير أن منير العكش انفرد ببلورة مقولة نظرية عالية بشأن ما سمّاه "فكرة أميركا" التي اندمج فيها المشروعان في إطار حلم قيامي متوحش؛ "فكرة" يوجزها العكش بصفتها الترجمة

الأنجلو - سكسونية لأسطورة إسرائيل التاريخية التي تقوم على ثلاثة عناصر هي: احتلال أرض الغير؛ استبدال سكانها بسكان غرباء أو استعباد مَن بقي منهم حياً؛ استبدال تاريخها وثقافتها بثقافة المحتلين الغرباء وتاريخهم. تلك الفكرة، في رأيه، هي التي أرست الثوابت التاريخية الخمس التي رافقت تاريخ أميركا بأكمله، وهي: المعنى الإسرائيلي لأميركا؛ عقيدة الاختيار الإلهي والتفوُّق العرقي والثقافي؛ الدور الخلاصي للعالم؛ قَدَرية التوسع اللانهائي؛ حق التضحية بالآخر.[12] وعليه، فإن التمرئي (Mirroring) المتواصل بين المشروعين انطبق تماماً على مسألة تسخير المعرفة الجغرافية لمصلحة توسيع مشروع الاستعمار وتكريسه في الحالة الإسرائيلية التي ولّدت، للمفارقة، حالة منفى لشعب آخر كان ضحية مشروعها القيامي.

وجرّاء ما صار يُعرف بـ "تقاطع المصائر التاريخية"، كثرت المقاربات التي وصفت "اليهودي الصهيوني" بالنازي الجديد، بينما تحوّل الفلسطيني، الذي اكتوى بسعار النازية المنقول إلى ناب الصهيونية الغض، إلى "يهودي معاصر" يعيش فلسطينيته كـ "حالة انتظار" في المنفى. وقد أتاحت هذه التبادلية الإغوائية لمحمود درويش، قبل كثيرين غيره، أن يشخِّص الحالة بميزان من ذهبٍ، وهو يَألَمُ لترجمة فلسطين كلها إلى إسرائيل، ويمارس سجالاته الأولى مع يزهار سميلانسكي، وغيره: "ليست خربة خزعة هي المكان الوحيد. فلسطين كلها تُرجمت على هذا النحو. إن الإسرائيلي يسكن بيتاً مسكوناً بالأشباح، ولكن انصرافه إلى البرهنة على جدارته بالوطن وعلى صدِّ كل ما يعيق انتماءه يجعله أصم، ويحرر ضميره من التساؤل عن بضاعة الطريقة التي تشكَّلت بها ذاته. ومع مرور الأيام، تنكمش صورة العربي وتذوب. كانت عبئاً على الضمير، ثم تحولت إلى ديكور طبيعة، ثم استقرت على صورة عدو لا بد من إبادته، ولا حق لها بالوطن."[13] ويؤسس درويش هذه المقولة لينفي عن الفلسطيني "تُهمة الحنين" التي ربما تُصيِّره "صهيونياً عربياً" أو "يهودياً جديداً" تداركه سبيٌ بابليٌّ بأثر رجعي، فيؤكد، في حينه، أن ارتكاب الحنين لما ضاع منذ عقدين يجب ألاّ يُستَغرَب منه أمام مَن يرتكبون حنيناً لألفي عام خلت! ولذا، يؤسس درويش أن: "إعلان ميلاد إسرائيل هو في الوقت ذاته إعلان وفاة الأمل الفلسطيني. هذه اللحظة، إذاً، هي الزمن الفاصل بين حالتين. ولكنك ممنوع من التذكر والذكرى. تكون محاربة الذاكرة الفلسطينية، إذاً، هدفاً صهيونياً ومطلباً قومياً من الدرجة الأولى. لا. ليست صهيونية عربية أن تذكر اغتيال وطنك. وفي هذه اللحظة - المفارقة تلتقي دموع الأضداد. أنت تبكي على وطن ضاع. وهم يبكون على مَن ضاعوا بحثاً عن وطن."[14]

2 - متلازمة كولومبوس: جغرافيا الإمبراطورية المقدسة

اتبعت لجنة الأسماء الحكومية الإسرائيلية مفتاح تسمية استعماري بامتياز لا يدانيه إلاّ ما يمكن وصفه بمتلازمة كولومبوس (Columbus Syndrome)، فقد كان مخيال التسمية لدى كولومبوس مكوناً من ثلاثة مجالات تتقاسم عالمه غير السوي: المجال الإلهي الذي يوصف من خلاله الاستعمار بالقداسة؛ المجال الطبيعي الوسيط الذي يبعث على البهجة المستعارة بامتلاك الفضاء المستباح؛ المجال البشري الذي يؤمِّن الثروة ويحرسها لمواصلة الغزو. وشكَّلت هذه المجالات حقولاً خصبة ومتنافذة لشره كولومبوس، وهي حقول كان فيها الاستيهامُ الناتج من "الإلهام الإلهي"، عبر "نبوءات إشعيا"، بوصلة كولومبوس للتعامل مع الطبيعي والبشري. وبذا، فإن غائية كولومبوس في تأويل الطبيعي والبشري إنما استندت إلى حِجاج استعلائي مقدس حُدد فيه المعنى والمبنى مرة واحدة، ثم انطفأ على شكل نبوءة صارمة تقرر شكلَ الوسيلة، وغاية الطريق قبل أن يبدأ.

ولم تقتصر المخيلة الاستيهامية على كولومبوس وحده، بل تبعته الإمبراطورية الاستعمارية عندما زُفَّ إليها التمكين الذي

حظي به كولومبوس حين وصل "أميركا"، ففي 16 آب/أغسطس 1498، راسله فرديناند وإيزابيلا قائلَين: "إن ما كنتَ أعلنته لنا قد تحقق كما لو أنك كنت رأيته قبل أن تحدثنا عنه"، فردّ كولومبوس بتبجُّح الجاهل الذي يؤدلج لعبة المصادفات: "لقد قلتُ فعلاً، إنه لا يلزمني لتنفيذ مشروع جزر الهند الغربية لا العقل ولا علم الرياضيات ولا خريطة العالم، فالأمر ليس أكثر من تحقيق ما كان إشعيا تنبأ به."[15]

هنا، يرى تودوروف أن هوس كولومبوس بالتسميات في "عالمه الجديد" إنما كان امتداداً للنزعة القيامية في فكره الاستعماري، فكولومبوس، شأنه في ذلك شأن آدم وسط جنته، يتحمس لاختيار أسماء للعالم البكر الذي يراه أمام عينيه، وفي حالته الخاصة، فإن هذه الأسماء يجب أن يكون لها باعث. ويتحدد الباعث بأشكال عديدة، فمنذ البداية نلاحظ نوعاً من الرسم البياني يتطابق فيه التسلسل الزمني للتسميات مع أهمية الموضوعات المرتبطة بهذه الأسماء التي ستكون على التوالي: الرب؛ العذراء؛ ملك إسبانيا؛ الملكة؛ ولي العهد: "لقد سمَّيتُ أول (جزيرة) صادفتها سان سلفادور، إجلالاً للرب الذي منحني كل هذا معجزةً منه. والهنود يسمون هذه الجزيرة جواناهاني. وسميت الجزيرة الثانية سانتا ماريا دي كونثبثيون، وسميت الثالثة فرناندينا، والرابعة إيسابيلا، والخامسة خوانا، وهكذا أعطيتُ لكل منها اسماً جديداً."[16]

ما نشهده هنا، هو مفتاح تسميات كولومبوس الذي لم تسمح له أناهُ المتضخمة إلى حدّ المحيط الفاصل بين أوروبا و"عالمه الجديد"، بتعيين لجنة أسماء، وإنما تولى ذلك بنفسه. وتظهر في سياسته، كما تبدو من الشذرات المتواترة من رسائله، البنودُ العامة لمفتاح التسميات هذا، إذ: (1) يعلم كولومبوس، في حالات نادرة من العلم اليقيني لديه، أن للمشهد "الجديد" (عليه) أسماءه القديمة التي لا ترضيه، لأنه لا يفهمها؛ (2) يدرك أن إطلاق التسمية يعني استحداث صك ملكية للإمبراطورية الغازية؛ (3) يتدرج في مفتاح التسميات من المجال الإلهي (عبر ثنائية الله و"وريثه" الابن)، مروراً بالمجال البشري (بثنائية الملك وممثله الأميرال)، وانتهاءً بالمجال الطبيعي (بثنائية بُعد المواقع أو قربها عن عينه القرصانية)؛ (4) يغرق في التسميات إلى حدّ السعار، فمع كل حالة "دي - جا - فو" (Déjà-vu)، يسمّي الموقع ذاته مرتين أو أكثر في اليوم الواحد، وذلك بحسب ما تُخَيِّل له الأمكنة طبقات من نبوءات إشعيا المتناسخة والدائمة الانزلاق عن دماغه الأملس؛ (5) يحتكر "حقَّ" التسمية كأنما هو آدم في جنته، أو فرعون على نيله، يجب أن ينعم بـ "حق الليلة الأولى" مع كل عذراء، فلا يساعده في ذلك قبطان أو بحَّار؛ (6) يلجأ، على وفرة من النبوءات الاستيهامية، إلى تفسير المجال الإلهي بتشكُّلات الطبيعة التي ينفحها اسماً هنا، وآخر هناك، ربما لا يتقاطعان مع اسم المكان البكر كما عرفه أصحابه الأصليون الذين لا يدرك كولومبوس معاني أسمائهم لعُجمته.

لم يكن آدم هو صاحب الجنة الأوحد، ولم تقتصر تسميات الغزاة على كولومبوس، ذلك بأن التوراة، في كثير من أسفارها، خصّت مسألة التسمية وإعادة التسمية باهتمام بالغ، إذ كان العبرانيون يعيدون تسمية المكان في "برية كنعان". ولعله ليس من الغريب أن تتصدر آيات كهذه آخر طبعة من "أطلس إسرائيل للاستيطان: أسماء المستوطنات والمواقع في إسرائيل"، وذلك دلالة على "عراقة" متلازمةِ التسمية في المخيال الديني اليهودي، فقد سميت مدينة لايش "دان": "فَبَنوا المدينة وسكنوا بها، ودَعَوا اسم المدينة دان باسم دان أبيهم الذي ولد لإسرائيل، ولكن اسم المدينة أولاً لايش"؛[17] "فأخذ داود حصن صهيون... وأقام داود في الحصن، لذلك دعوه مدينة داود"؛[18] "وبَكَّرَ يَعْقوبُ... ودعا اسم ذلك المكان بَيتَ إيل، ولكن اسمُ المَدينةِ أولاً كان لُوز"؛[19] "وبنى رؤوبين حَشْبون وألِعالا وقِرْيَتائيم، ونَبو وبَعْلَ مَعون مُغَيَّرَتَي الاسم، وسَبْمة، وَدَعَوا بأسماءٍ أسماءَ المدن التي بنوا"؛[20] كما سَقَطَت أرض بَني دانَ مِنهم،

فصعدوا و"حارَبوا لاشَم، وأخذوها وضَرَبوها بِحَدِّ السَّيف، ومَلَكوها وسَكَنوها ودَعَوا لاشمَ دان، كاسم دانٍ أبيهم."[21] غير أن تغيير الأسماء لم يكن حكراً على العبرانيين، بل حدث تغيير الأسماء في فلسطين مع الإغريق، إذ غُيِّر اسم عكا لتصير "بطولميس"، وبيسان لتصير "سكيتوبولس"، كما صارت عكا، في فترة الحروب الصليبية، "سان جان"، وصارت اللد "سان جورج"،[22] وهكذا دواليك.

إن مفتاح التسميات الاستعماري هذا، الذي اجترحته مخيلة كولومبوس، في ثنائية نادرة الحدوث من البداهة والبلاهة، ينطبق بكثير من الدقة وقليل من المجاز على مفتاح لجنة الأسماء الحكومية الإسرائيلية في تسمية فلسطين وتنقيبها بنسيج اسمي عبري، وقد شكّل هذا النمط الكولومبوسي مثالاً نموذجياً (Archetype) للّجنة. وضمن هذا المشروع المصاب، منذ مولده، بمتلازمة كولومبوس، يجتمع فعلا "المعرفة والاكتشاف" بفعلي "استعمار المشهد وتغييب الآخر." وتأكيداً لما ذهبنا إليه سابقاً، من تعاضد المشروع الاستعماري الصهيوني مع صنوه الأورو - أميركي، سواء في تجليات سياسية التسمية التي اتبعها كولومبوس أم في علاقات القربى بين الحركة الصهيونية والإمبريالية البريطانية، يؤكد ميرون بنفينيستي أن رسم خرائط الإمبراطورية البريطانية كان أساساً لعمل لجنة الأسماء الإسرائيلية. فمنذ أولى الخرائط الرسمية التي أُعدت في الإمبراطورية لإيرلندا في سنة 1653، من أجل تسمية الأراضي ومصادرتها لمصلحة الإمبراطورية، "سار المسّاح جنباً إلى جنب مع الجندي البريطاني، وفي بعض الأحيان أمامه."[23] كما أن صلف الإمبراطورية دعا مسَّاحيها إلى تصنيف الأراضي التي لم تكن معروفة لديهم كـ "أراضي بيضاء" غير مكتشفة (Terra Incognita)، وتلوينها بالوردي إشارة إلى ضمها إلى ملكية الإمبراطورية. وبناء على ذلك، لم تكن مصادفة أن الخريطة التي شكلت الأساس لعمل لجنة الأسماء الإسرائيلية في النقب كان قد أعدها أشهر شخصيتين في تاريخ الإمبراطورية البريطانية، وهما: هربرت كيتشنر، وت. إي. لورنس (لورنس العرب)، لرئيس بعثة المساحة الاستكشافية الكابتن فرانسيس نيوكومب من سلاح الهندسة الملكي بين السنتين 1913 و1914، وقد تم إنجازها بغطاء مدني بإدارة "صندوق استكشاف فلسطين" استمراراً لعمل الجيولوجي إدوارد هول في سنة 1883، والمسّاح التشيكي ألوا موسيل بين سنتَي 1895 و1902.[24] وللإمعان في عسكرة المعرفة الجغرافية، يجدر الذكر أن هذه الخريطة استخدمها الجيش البريطاني في الحرب العالمية الأولى، وكذلك عصابات الهاغاناه، كما أنها شكلت "الأساس للخرائط الأكثر تفصيلاً التي رسمها الجيش الإسرائيلي بعد احتلاله المنطقة، والأسماء التي كانت عليها، هي نفسها الأسماء التي حولتها لجنة أسماء النقب إلى أسماء عبرية." وتجاوز عمل عضوين صهيونيين لدى الجمعية الجغرافية الملكية المناداةَ بعبرنة المشهد في السياق البريطاني، إلى القيام بمهمات تجسسية، إذ "كان يتم في المكاتب السرية لرسم الخرائط، نسخُ المعلومات عن الخرائط البريطانية، ويجري إنتاج خرائط عبرية للاستخدام في عمليات الهاغاناه." وقد ضُبطت تلك الخرائط عندما استولى البريطانيون على أرشيف الهاغاناه في سنة 1946.[25]

II - لجنة الأسماء الحكومية: مئة عام من التسمية

اعتباراً من سنة 1870، وحتى قبل ظهور الصهيونية السياسية، أصبح علم الآثار "رياضة وطنية" بالنسبة إلى المهاجرين اليهود إلى فلسطين، وتكثف الهوس بتلك الرياضة بعد صهينة الهجرة إلى فلسطين في سنة 1905، إذ أصبح علم الآثار هو المبدأ السائد في عملية تحويل فلسطين إلى إسرائيل. وقد تضافرت عملية استجلاب الأسماء العبرية البائدة وتوزيعها على المشهد الفلسطيني، مع عملية إعادة كتابة تاريخ اليهود في المكان الفلسطيني

بناء على الفكرة الصهيونية. ففي موعظة قدمها موشيه ديان للأجيال الإسرائيلية الشابة، أوضح، ببلاغة سافرة، أن عملية إعادة إنتاج نسخة جغرافية عبرية عن فلسطين هي سياسة رسمية للدولة: "لقد أقيمت القرى اليهودية مكان القرى العربية، حتى إنكم لا تعرفون أسماء هذه القرى العربية، وأنا لا ألومكم لأن كتب الجغرافيا تلك لم تعد موجودةً أصلاً. وليست كتب الجغرافيا هي وحدها التي ما عادت موجودةً، بل القرى العربية نفسها أيضاً: فقد قامت نهلال مكان معلول، وغفعات محل جبّاتا، وساريد محل خنفيس [خنيفس]، وكفار يشوع [يهوشوَع] محل تل الشمّام [الشومان]. ليس ثمة مكان واحد بُني في هذه الدولة ولم يكن من قبل مكاناً آهلاً بالعرب."[26] ولعل ما يؤكد هذا المنحى، ما قاله رئيس لجنة الأسماء أبراهام بيران، في اجتماع في 16 آب/أغسطس 1959، معلناً اكتمال مهمة التطهير الاسمي: "لقد تأكدنا أنه لم يتم ترك آثار للقرى المهجورة. وبما أن المواقع التي أطلقت عليها اللجنة اسم: مدمَّر، لم تعد موجودة على الأرض، فإننا بالتالي نلغي أسماءها."[27]

إن هذه المقولة تؤكد ما قامت به الحركة الصهيونية، وما واصلت إسرائيل القيام به من تجريد المكان من سمته العربية بطرد أصحاب البلد الأصليين من الفلسطينيين، وتغيير أسماء القرى والمدن العربية بإطلاق الأسماء العبرية عليها، وملئها باليهود الصهيونيين، وذلك في إطار فكرة إعادة بعث الوطن القومي اليهودي والأمة اليهودية في آن واحد. أمّا من وجهة النظر العربية، فإن طرد السكان العرب الأصليين من قراهم ومدنهم لم يكن إلاّ وسيلة طبقتها الحركة الصهيونية قبل نكبة 1948، وفي أثنائها، وبعدها، من أجل تغيير سحنة المكان، وطمس القصة التاريخية التي تربط الوطن بسكانه الأصليين.[28]

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه ضمن عملية الصهر الصهيونية، لم تقتصر العبرنة على المشهد الجغرافي الفلسطيني، بل امتدت لتشمل الأسماء الشخصية ليهود العالم الذين جلبتهم الحركة الصهيونية من جهات الأرض الأربع إلى فلسطين. ففي 27 آب/أغسطس 1953، تم تأسيس أكاديمية اللغة العبرية التي كُلّفت تحديد أسماء عبرية بديلة من الأسماء الغربية، بما فيها أسماء العائلات لليهود الأشكناز، وخصوصاً أولئك الذين يشغلون وظائف حكومية، والذين لم يكن في إمكانهم مواصلة العمل الحكومي حتى يقوموا بتغيير أسمائهم الشخصية إلى أسماء عبرية. وكان بن - غوريون واحداً ممن غيروا أسماءهم، من دافيد غروين إلى دافيد بن – غوريون، وقد أُلزم موظفو الحكومة جميعهم بتغيير أسمائهم إلى أسماء عبرية، بل كان ذلك توجهاً عاماً لدى الحركة الصهيونية. وأكدت الدراسات العبرية التي تناولت هذه الظاهرة أن عبرنة الأسماء الشخصية لليهود، ولا سيما الأشكناز، كانت بغرض تحقيق نوع من التضامن القومي في عدة اتجاهات: مع الشعب اليهودي عبر تغيير الأسماء إلى أسماء عبرية وتوراتية؛ مع الذات عبر استخدام أسماء إسرائيلية جديدة تصور البيشوف كحياة نعمائية؛ مع الشتات للترغيب في القدوم إلى بوتقة الصهر الصهيونية؛ مع الآخرين من مناصري الحركة الصهيونية من غير اليهود عبر أسماء أجنبية لتكريس البعد العالمي للصهيونية؛ مع الشتات وغير اليهود من مناصري الحركة الصهيونية، في آن واحد، عبر الأسماء المختلطة.[29]

من ناحية أُخرى، تجدر الإشارة إلى يتسحاق بن - تسفي (1884 - 1963)، الرئيس الثاني لإسرائيل، والشخصية ذات المكانة الأسطورية في إحياء اللغة العبرية، ولا سيما رسالته إلى إدارة اللجنة القومية (لإقامة الدولة العبرية) في تشرين الثاني/نوفمبر 1947، وفيها: "إنني أنظر إلى الاسم العبري كرمز ذي قيمة سامية، يبرز هويتنا القومية، ليس أقل من القيمة اللغوية. ليس من باب المصادفة أن أسلافنا قالوا: بفضل اللغة تم خلاص أجدادنا من مصر، فهم لم يغيروا أسماءهم ولا لغتهم ولا زيهم. ثمة معنى سياسي - ثقافي للاسم

أيضاً، تجاه أنفسنا وتجاه الآخرين... فالمظهر السياسي والشعبي يجب أن يكون عبرياً، وخصوصاً عبر الأسماء الشخصية. علينا مطالبة الجمهور، وكل فرد منا، بأن يستبدل اسمه الأجنبي باسم عبري."[30]

1 - المأسسة الصهيونية للجان الأسماء (1870 - 2010)

بدأ المستوطنون الصهيونيون حرب التسمية وإعادة التسمية منذ سنة 1870، مع تأسيس أولى المدارس الزراعية في فلسطين، وهي مدرسة مكفيه يسرائيل، ومن ثم مستعمرة "بيتح تكفا" أو "فاتحة الأمل" التي بنيت على أنقاض قرية ملبس. وعلى الرغم من أن أغلبية الدراسات الإسرائيلية، في هذا السياق، تقسم هذا "المجهود الحربي" للجنة الأسماء إلى ثلاث مراحل هي: مرحلة ما قبل تأسيس الدولة، ومرحلة أرض إسرائيل القديمة، ومرحلة أرض إسرائيل الكبرى،[31] إلاّ إن هذا التحقيب يخضع لمقولات سياسية وثقافية لا تنطبق على الحالة الاستعمارية الصهيونية، وسيتم بيان ذلك لاحقاً عند الحديث عن التحولات الأيديولوجية في لجنة الأسماء تبعاً لتعاقب حزبَي العمل والليكود على السلطة.

صورة (1): شعار مدرسة مكفيه يسرائيل الزراعية التي أنشئت في سنة 1870

صورة (2): لافتة على الطريق المؤدي إلى قرية ملبس التي بنيت على أنقاضها "بيتح تكفا" (تصوير: هدى روحانا)

أ - أعضاء صهيونيون في لجنة الانتداب - 1920:

كانت أسماء الأمكنة في حقبة الانتداب البريطاني عربية في الغالب، للتعبير عن التراث العربي للبلد، ولهذا كانت الأسماء غريبة على فكرة القومية اليهودية والتزامها الأصولي باللغة العبرية، وبتاريخية الجغرافيا اليهودية للأرض. وفي سنة 1920، عينت حكومة الانتداب لجنة من ثلاثة أعضاء هم: دافيد يلين (رئيساً)، ويتسحاق بن – تسفي، وأبراهام برور، وذلك من أجل تقديم النصيحة بشأن نقحرة [كتابة الكلمة بأحرف أجنبية] أسماء الأماكن العبرية إلى اللغة الإنكليزية، وتسليمها إلى المندوب السامي الذي يقوم بنقل الأسماء المقترحة إلى الجمعية الجغرافية الملكية، الجهة الرسمية الوحيدة في لندن المخولة إعطاء الأسماء وتوثيقها في أنحاء الإمبراطورية البريطانية كافة.[32] وتشير مصادر عديدة إلى أن أكثر التسميات إثارة للسجال في حينه كانت القدس وفلسطين، فقد رغبت اللجنة في إطلاق اسم "يروشَلايم" على القدس، و"إيرتس يسرائيل" على فلسطين، لكن حكومة الانتداب لم تقبل هذه التسميات خشية إثارة العرب، إلاّ إن وساطة المندوب السامي هربرت صامويل أثمرت الاتفاق على إضافة اسم "إيرتس يسرائيل" بين قوسين وبصورة مختصرة مكونة من الحرفين (إ.ي.) إلى جانب فلسطين بالعبرية والإنكليزية. وكانت تلك اللجنة مستاءة على الدوام من الجمعية الجغرافية الملكية التي لا تمنحها صلاحية التوسُّع في منح الأسماء للأماكن خارج التجمعات اليهودية.

ب - لجنة أسماء البلدات 1922 - 1949:

في سنة 1922، ألفت إدارة الصندوق القومي لإسرائيل "لجنة أسماء المستوطنات وفق الصندوق القومي لإسرائيل"، مكوَّنة من أعضاء عن المؤسسات الاستيطانية والعلمية والقومية في حينه.[33] وقد استمرت اللجنة في عملها إلى أن أوعز بن - غوريون بتأسيس لجنة أسماء الأماكن في النقب. وعلى الرغم من إعلان اللغة العبرية واحدة من اللغات الرسمية تحت الانتداب، إضافة إلى العربية والإنكليزية، فإنه تم تأليف هذه اللجنة لأن التسميات العبرية للأمكنة في ظل الانتداب كانت أمراً حساساً في المنشورات الرسمية وعلى الأرض، وقد كانت الخريطة الانتدابية لفلسطين عربية بصورة كبيرة، فطالبت الحركة الصهيونية، على لسان هذه اللجنة، بالاعتراف باعتماد الأسماء العبرية فقط للمواقع والتجمعات الاستيطانية، وإدراجها في سجلات الانتداب الرسمية، وذلك رغبة منها في الحصول،عبر ذلك،

على اعتراف رسمي من سلطات الانتداب بالروابط التاريخية والحضارية بين كل من الحركة الصهيونية، ومجتمعها الاستيطاني، والأرض القديمة لوطن اليهود التاريخي.

ج - لجنة تسمية أماكن النقب 1949 - 1951: على الرغم من استمرار عمل لجنة الأسماء المؤسسة منذ سنة 1925 على نحو ارتجالي بعد إعلان قيام إسرائيل، فإن التكليف الرسمي بتأليف اللجنة جاء عبر مرسوم من رئيس حكومتها الأول دافيد بن - غوريون في 7 تموز/يوليو 1949، إذ يصف هذا الأخير في مذكراته جولة له في منطقة سدوم قرب البحر الميت حيث أزعجته الأسماء العربية للأمكنة والمعالم الجغرافية، وقد جاء قراره تأليف اللجنة رغبة منه في عبرنة الأسماء القديمة، أو استبدالها بأسماء جديدة، وترأس اللجنة مناحم أوسيشكين (1863 - 1941) الذي كان رئيساً لمجلس إدارة الصندوق القومي اليهودي، وواحداً من أهم الذين عملوا على إجهاض مشروع أوغندا، ومن أهم الأصوات المحرِّكة لإنشاء الجامعة العبرية في القدس لتكون "الهيكل القومي الجديد، وقصر جبل صهيون للحكمة والعلوم"، ومن الآباء الروحيين لفكرة الترانسفير. وفي هذا السياق، يفيد بنفينيستي بأن تسعة علماء معروفين في مجالات الخرائط والآثار والجغرافيا اجتمعوا في مكتب رئيس الحكومة في تموز/يوليو 1949، وأنهم كانوا على علاقة بجمعية استكشاف إسرائيل التي أسست في سنة 1914. ومنذ البداية يشير بنفينيستي إلى المكانة المرموقة لهذه الجمعية التي كان هدفها المعلن: "تنمية وتطوير دراسة الأرض وتاريخها، وتاريخها القديم، وإبراز نواحي الاستيطان والترابط الاجتماعي التاريخي بين شعب إسرائيل وأرض إسرائيل... والتوثيق الملموس لاستمرارية الخيط التاريخي الذي لم ينقطع منذ زمن يشوع بن نون حتى أيام الفاتحين للنقب في جيلنا." وقد تم تأليف اللجنة من هؤلاء التسعة باسم "لجنة تحديد أسماء الأماكن في منطقة النقب"، التي صار اسمها لاحقاً "لجنة الأسماء في النقب".[34] وهنا، يؤكد بنفينيستي أن بن - غوريون، وعلى الرغم من انشغاله بالمهمات الدولتية الجسيمة من حرب مستعرة، وهجرة مسعورة، اهتم بهذه اللجنة على نحو خاص، ورغب في الإشراف عليها على نحو مباشر لأنه كان من الواضح له أن المهمة لم تكن مجرد تمرين مهني أو عمل بحثي، بل "كانت عمل إثبات للملكية: لقد طلب إليهم أن يضعوا مسودة صك ملكية لأكثر من نصف أرض إسرائيل."[35]

وهكذا، فإن مهمة اللجنة حُددت بالتالي: إحياء الأسماء العبرية ذات الجذور اليهودية؛ اعتماد التسميات التوراتية بعد التمكُّن من تحديد مواقعها؛ منح صيغ عبرية للأسماء العربية (التي كدَّرت عين بن - غوريون وعيشه)؛ استحداث أسماء عبرية جديدة للأمكنة التي تستعصي على ما تقدَّم. وكان باعث اللجنة "الرغبة في تحديد ملكية الإرث العسكري والسياسي والرمزي للشعب اليهودي"، إذ إن احتلال الخريطة، من منظور بنفينيستي، كان أسهل كثيراً من احتلال الأرض، كما أن "وَضْع خريطة عبرية كان أداة قوية جداً لتحقيق ذلك، ولا يقلّ أهمية عن بناء الطرق وتأسيس المستوطنات. وكان ذلك أرخص وأسهل وأسرع."[36] وكان حافز اللجنة الأكبر هو الرسالة العنصرية الواضحة التي بعث بها بن - غوريون إلى رئيس اللجنة، وقد تضمنت قوله: "إننا مضطرون إلى إزالة الأسماء العربية لأسباب تتعلق بالدولة. فمثلما لا نعترف بحق الملكية السياسية للعرب في الأرض، فإننا أيضاً، لا نعترف بحقهم في الملكية الروحية، ولا بأسمائهم."[37]

وهنا، يمكن استذكار هذا المثلث الديكارتي العبثي الذي استخدمه رئيس الحكومة بن - غوريون في رسالة الشكر التي وجهها إلى لجنة أسماء النقب في 6 أيلول/سبتمبر 1950 بعد أن أكملت مهمتها، وجاء فيها: "باسم حكومة إسرائيل، يسرني أن أنقل إليكم عظيم التقدير والامتنان لدوركم في المشروع التاريخي والثقافي من أجل تحديد أسماء جميع المناطق في النقب:

جبالها؛ تلالها؛ وديانها؛ أنهارها؛ ممراتها؛ ينابيعها؛ هضابها؛ آبارها؛ وهادها. لقد طهرتم نصف أرض إسرائيل من عار اللغة الغريبة، وأكملتم ما بدأه الجيش الإسرائيلي، وهو تحرير النقب من الحكم الغريب. وآمل بأن تواصلوا عملكم لتحرير منطقة أرض إسرائيل بأكملها من هُجنة حكم اللغة الغريبة."[38]

د - لجنة الأسماء الحكومية 1951 - 2010: في 8 نيسان/أبريل 1951، تم توحيد اللجنتين السابقتين في لجنة جديدة تم تأليفها في مكتب بن - غوريون، وضمت في صفوفها أكاديميين من حقول اجتماعية وإنسانية متعددة، وممثلين عن الهيئات الحكومية ذات العلاقة، مثل: مركز خرائط إسرائيل؛ وزارة الداخلية - دائرة المجالس المحلية والإقليمية؛ وزارة المواصلات؛ وزارة البناء والإسكان - دائرة الأشغال العامة (ماعتس)، وهي الجهة الرسمية المخولة كتابة وتركيب اللافتات على الطرقات وداخل التجمعات السكانية والمواقع الأثرية والجغرافية؛ الوكالة اليهودية؛ الصندوق القومي لإسرائيل؛ الجيش؛ قسم الشبيبة والمتطوعين.[39] وقد امتد عمل اللجنة بعد سنة 1967 إلى الأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس الشرقية، وهضبة الجولان، وبدأت بتسمية الأماكن في هذه المناطق بوجود ممثل عن مجلس المستعمرات، وبالتنسيق مع "المجالس المحلية" للمستوطنين. وبذا، فإن اللجان الفرعية تتواصل مع التجمعات السكانية، وتتداول في الأسماء المقترحة، ثم تقدمها إلى اللجنة المركزية التي تقرُّها وتنشرها في نشرة حكومية خاصة، وبعد ذلك تكون ملزمة لمؤسسات الدولة. وفي سنة 1958 صدرت أول خريطة معبرنة لإسرائيل ضمن كتاب "الإحصاء السنوي الإسرائيلي"، وقد أضيف إلى هذه الخريطة مزيد من الأسماء في سنة 1963.

ولعل الناظر في محاضر اجتماعات هذه اللجنة لا يحتاج إلى كثير من العناء كي يستنتج أن عملية "تطهير الأسماء" تمت في وضح النهار بمجرد صدور الخريطة. فيوسف أليستر، مدير دائرة المساحة، مثلاً، يعد بإصدار الخريطة وتطهيرها من الأسماء العربية بشكل واضح، إذ سيتم وضع مصطلح "هَروس"، أي مدمَّر أو ممحو، بين مزدوجين على "الخريطة الحالية" مكان أسماء القرى والبلدات العربية: "سنصدر هذه السنة سلسلة جديدة من ست وعشرين خريطة قياس 1: 100000، مجمعة وفقاً لنظام جديد من التصنيف. فقد تبين لنا أن استبدال الأسماء العربية بأُخرى عبرية لم ينجز بعد، وعلى اللجنة أن تعبئ بسرعة ما هو مفقود، وخصوصاً أسماء الآثار. ونحن نطلب من اللجنة الفرعية التاريخية أن تفعل ذلك بوتيرة تمكّننا من طبع هذه الأسماء على الخرائط الجديدة... إنني أعطيكم مسودات عن هذه السلسلة الجديدة معلَّم عليها المعالم جميعها التي لا تزال تفتقر إلى الاسم العبري. أرجو أن تتكرموا بتسريع الخطى في تعيين الأسماء حتى يتم ظهورها على الخرائط العبرية من دون أخطاء... إننا حريصون جداً على ألاّ نشطب أي معلم على الخريطة لأن كل واحد منها له قيمة كبيرة لأسباب إرشادية. أي أثر ليس له طلل مرئي لن يتم ذكره على اللائحة، لأن نيتنا ليس إنتاج خريطة تاريخية، وإنما خريطة جديدة."[40]

III - جغرافيا السحر الإلهي وسياسات التسمية لدى لجنة الأسماء الحكومية

قلنا إن التسمية فعل خلق وفعل إماتة في آن واحد. ولا شك في أن تغيير التسميات، بعد نشوء الدولة القومية، خضع لنمطين أساسين: أولهما، حين تتعرض كيانية ما إلى ثورة داخلية، كانقلاب أو نحوه، تتم الإطاحة بالبنى الرمزية للسلطة القديمة، ولا يمكن اعتبار ما حدث في إسرائيل بعد أن تولى حزب الليكود الحكم في سنة 1977 انقلاباً على هذا المستوى. أمّا النمط الثاني، فيتمثل في استعمار قوة أجنبية غازية لبلد ما بحيث تعيد نظام التسميات لتأسيس هويتها الغازية، وتمنح نفسها صك تملُّك للفضاء المستباح، مثلما حدث في الفتوحات الإسلامية

للأندلس، والحروب الصليبية في بلاد الشام، وغزوات كولومبوس و"اكتشافه" العالم الأميركي الجديد.. ولعل المثال الأهم، هنا، يتمثل في الاحتلال الصهيوني لفلسطين منذ أن صُهينت الهجرة إليها في سنة 1905. وإذا ما تم النظر إلى فلسطين، فإنها تجمع الحالين، ولعل أدق تعبير عن تقلُّب الغزاة على فلسطين، يمكن إيجاده لدى محمود درويش في قصيدة "مديح الظل العالي": "... أنا أوَّلُ القتلى وآخرُ من يموتْ/ إنجيلُ أعدائي وتوراةُ الوصايا اليائسةْ/ كُتِبَتْ على جسدي/ أنا ألفٌ، وباءٌ في كتاب الرسم/ يشبهُني ويقتُلني سوايْ/ كلُّ الشعوبِ تعوَّدَتْ أن تدفن الموتى بأضلاعي/ وتبني معبداً فيها/ وترحلُ عن ثرايْ/ وأنا أضيقُ أمام مملكتي/ وتتسع الممالكُ فيَّ/ يسكنني ويقتلني سوايْ/ كلُّ الشعوبِ تزوجت أمي/ وأمي لم تكن إلاّ لأمِّي/.../ وأنا أفيضُ أمام أغنيتي/ وتحبسني خناجرها/ يؤاخيني ويقتُلني سوايْ."[41]

وعلى الرغم من الصلف الذي تتمتع به أغلبية الدراسات الإسرائيلية في مجال المشهد والأسماء، فإن هناك بعض الشهادات الدالة على عظم جريمة التطهير الاسمي التي تم اقترافها بحق المشهد الفلسطيني الذي تُرجم إلى إسرائيل. وفي هذا السياق، يقدم ميرون بنفينيستي شهادة نادرة بصلف لا يخلو من البريق اعتماداً على ذاته كمصدر أولي في المعلومات، وعلى الرحلات التي كان خرج فيها مع والده، الجغرافي والأديب الصهيوني دافيد بنفينيستي، في أثناء مساهمته في العمل على إنجاز الخريطة العبرية لفلسطين حتى قبل قيام الدولة الصهيونية، لكنه لا يكف عن وصف نفسه بـ "الصهيوني المتنور" الذي يسمي المشهد الفلسطيني "فلسطين/إسرائيل"، ويؤمن بأن "هذا المشهد يتسع للجميع." ويرى بنفينيستي رفقته لوالده في إطار الرومانسية، ويصف، بدقة جراحية عالية، كيف أن رغبة والده في ترسيخ المشهد العبري، الذي نسخ المشهد العربي، قد أتت بمفعول معاكس في ذهنه، إذ كرست تلك السياسة تذكُّر ما كان يُرغَب في نسيانه: "... بقدر ما أستطيع أن أعود بالذاكرة إلى الوراء، فقد تنقلت بين طبقتين من الوعي، متجولاً في مشهد يحتوي ستة أبعاد فضائية عوضاً عن ثلاثة، هي فضاء يهودي ذو ثلاثة أبعاد تحته فضاء عربي متساو ذو ثلاثة أبعاد."[42] وهنا، يفيد بنفينيستي بأن أجندة والده في رحلاته "لم تكن رحلات استكشافية علمية بريئة"، وإنما أراد أن "يرسم خريطة عبرية، صك ملكية متجدداً... وقد كان مقتنعاً من دون أدنى شك بأن له الحق المطلق في استعادة ميراث أجداده. كان الهدف من الخريطة التي رسمها والكتاب المدرسي الذي كتبه تحويل الملكية الرمزية إلى ملكية حقيقية من خلال غرس فكرة الصهيونية (موليدِت) (أي الوطن) في ذهن أطفاله وفي ذهن غيرهم من الشبان الإسرائيليين العديدين: معرفة ماضيهم اليهودي العظيم، والاتصال والتواصل الوثيق والالتزام الشخصي بطلائعية المستوطنات الزراعية."[43] لكن أكثر نتائج بنفينيستي صدقية، وإن كان في عرضها كثير من الصلف ولوم الضحية، هو أن إبادة المشهد البشري مهَّدت لتطهير المشهد الطبيعي.

1 - طرائق التسمية ومعايير اللجنة (إسرائيل 1948 - 1967)

اتبعت لجنة الأسماء الحكومية مفتاحاً استعمارياً بامتياز لعملها في إطلاق التسميات، إلاّ إن ذلك يظهر على نحو أكثر وضوحاً فيما يصدر عن اللجنة من منشورات سواء أكانت مطبوعة أم في موقعها الإلكتروني.[44] ففي سنة 2004، أصدرت لجنة الأسماء الحكومية "أطلس إسرائيل للاستيطان: أسماء المستوطنات والمواقع في إسرائيل"، من تحرير حنة بيتان - المحررة العلمية للجنة بالتعاون مع اللجنة الاستشارية العلمية برئاسة البروفسور موشيه برور، وبمقدمتين من رئيس الحكومة في حينه أريئيل شارون، ومن رئيس لجنة الأسماء الحكومية البروفسور أبراهام بيران، وقد حُددت فيه أسماء مستعمرات حضرية وريفية، وتجمعات سكانية، ومجالس محلية، علاوة

على إطلاق أسماء على كل من التالي: مناطق صناعية كمراكز تشغيل خارج حدود المناطق الآهلة؛ معابر حدودية؛ أنفاق؛ مفترقات مخططة وتقاطعات طرق؛ تضاريس من جبال وأنهار وينابيع ومرتفعات وهضاب؛ مواقع تاريخية.

أمّا محتويات الأطلس، فتتضمن قائمة بأعضاء لجنة أسماء المستعمرات التي أسسها الصندوق القومي الإسرائيلي، وقائمة بأعضاء لجنة الأسماء الحكومية، وست خرائط للمناطق الآهلة، وخريطة طوبوغرافية كاملة لفلسطين المحتلة، والمناطق الست، وهي: الجليل والجولان؛ السامرة والشارون؛ يهودا والمنخفضات وجنوبي السهل الساحلي؛ شمال النقب؛ النقب المتوسط؛ جنوب النقب. كما يحتوي الأطلس على قائمة ألف بائية بأسماء التجمعات، وتفسيرات لمصادر التسمية، وإحصاءات ومعلومات جغرافية مقسمة كالتالي: (أ) مخطط يُظهر تقسيماً زمنياً للاستيطان بحسب السنة؛ (ب) مخطط يُظهر المصادر التاريخية للأسماء؛ (ج) مخطط يوضح المعايير العشرة التي بُنيت عليها التسميات، وهي: (1) الأسماء التاريخية؛ (2) أسماء شخصية وفق المصادر اليهودية؛ (3) أسماء وردت في آيات وأمثال في مصادر توراتية؛ (4) أسماء لتخليد شخصيات وجمعيات ومعالم خاصة بتاريخ الصهيونية وبناء الدولة؛ (5) أسماء لتخليد شهداء وأماكن وعمليات خاصة بحروب إسرائيل؛ (6) أسماء رمزية خاصة بأمن كل مستعمرة؛ (7) أسماء مزارع ومواقع نباتية أو حيوانية؛ (8) أسماء جغرافية (تضاريس)؛ (9) أسماء ذات نغمة أو شكل أو معنى عبري لأسماء محلية؛ (10) أسماء تجريدية - رمزية.

ومن خلال دراسة هذا الأطلس يمكن تحديد الملامح العامة لسياسة لجنة الأسماء الحكومية، وأبرزها: (1) اعتبار فلسطين التاريخية، بما فيها ما يعرف بـ "مناطق السلطة الفلسطينية"، وحدة واحدة ومجالاً لعمل اللجنة؛ (2) اختلاف معايير التسمية في الحقب المتعددة تبعاً لهوية الحزب السياسي الحاكم في إسرائيل؛ (3) اتباع مفتاح تسمية استعماري على النمط الكولومبوسي؛ (4) بروز مجموعة من المآزق التي وقعت فيها اللجنة نتيجة عدم يقينها التاريخي أو الجغرافي أو الاثنين معاً في أثناء تسمية موضع ما ارتجالياً وعبثياً، ومن خلال ممارسة المساومة مع مستوطني ذلك الموقع لتحديد الاسم النهائي.

أ – مسؤولية عمل اللجان - "إسرائيل" تجاه "المناطق الفلسطينية": من خلال مراجعة التكليفات التي مُنحت بموجبها لجنة الأسماء الحكومية صلاحياتها منذ أن ضمَّها بن - غوريون إلى مكتبه في 8 نيسان/أبريل 1952، ونظراً إلى مفتاح المناطق التي حددت لجنة الأسماء مسؤولية عملها فيها،[45] يتضح أن لجنة الأسماء الحكومية تعتبر فلسطين التاريخية، بما فيها "مناطق السلطة الفلسطينية"، وحدة واحدة، ومجالاً لعملها، لا فارق فيها بين فلسطين المحتلة في سنة 1948، والأراضي العربية المحتلة في سنة 1967، وبغض النظر عن الاتفاقات السياسية التي أعلنت إسرائيل موتها مراراً، ومارست التنصل منها على الدوام، مع السلطة الفلسطينية.

ومقارنة بهذا الصلف الإسرائيلي، فإن السلطة الفلسطينية، وعبر مبادرة باهتة لتأليف "لجنة تنميط التسميات للمواقع الجغرافية في الأراضي الفلسطينية"، حصرت مسؤولية عملها بـ "الأراضي الفلسطينية"، وقد انتهى عمل اللجنة بتسمية المناطق في محافظات الأراضي الفلسطينية التي بلغ عددها 14 محافظة، علاوة على منطقتي سلفيت وطوباس، بدءاً برمز 1 لمحافظة جنين، وانتهاءً برمز 75 لمحافظة رفح.[46] أمّا "الجزء من محافظة القدس (الشرقية)، والذي ضمته إسرائيل عنوةً بعيد احتلالها الضفة الغربية في سنة 1967"، فمُنح الرمز 40.[47] وعلى الرغم من هذا التلعثم في إدراج القدس كواحدة من "محافظات مناطق السلطة الفلسطينية"، إلاّ إن اسم القدس أُسقط من إشارات الطرق في مشروع "اعرف وطنك" الذي موَّلته الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)،

ونفذته وزارة الأشغال العامة الفلسطينية والمجلس الأعلى للمرور.[48]

صورة (3): لوحة إعلان فلسطينية للترويج للمشروع على المدخل الشمالي لمدينة رام الله

ولعل أكثر الإشارات دلالة على عظم المفارقة في سياسات الاعتراف بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، تلك الإشارة التحذيرية التي توضع، عادة، على مداخل "محافظات السلطة الفلسطينية"، حيث يوجد على بعد أمتار منها حاجز عسكري إسرائيلي، لإرشاد الإسرائيليين إلى كيفية التصرف عند دخولهم إلى "منطقة (أ)" التي يفترض أنها تخضع لسيطرة فلسطينية كاملة، أمنياً وإدارياً، وذلك بحسب اتفاق أوسلو الثاني الموقّع في سنة 1995، والذي قضى بتقسيم "الأراضي الفلسطينية" إلى مناطق، لكل منها ترتيبات وسلطات أمنية وإدارية مختلفة، إذ إن: منطقة (أ) تضم المراكز السكانية الرئيسية كلها، وتخضع لسيطرة فلسطينية كاملة، أمنياً وإدارياً، وتبلغ مساحتها نحو 18% من مساحة "الأراضي الفلسطينية"؛ منطقة (ب) وهي القرى والبلدات التي تخضع لسيطرة مدنية فلسطينية، وأمنية إسرائيلية، وتبلغ مساحتها 21%؛ منطقة (ج) وتقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، أمنياً وإدارياً، وتشكل مساحتها 61%. غير أن الاتفاقات الاقتصادية، و"التفاهمات الأمنية"، و"المطاردات الساخنة"، والشره الاستيطاني، وخصوصاً بعد تنكر إسرائيل لهذه التقسيمات غداة اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر 2000، جعلت من هذه المقولة أقل من نكتة سمجة. ولعل البنود الثمانية الواردة في الإشارة التحذيرية التي توضح للإسرائيليين "حقوقهم" في أثناء دخول المنطقة (أ) لا تدع مجالاً للتردد بوصف "السيطرة الفلسطينية" بأكثر من النكتة السمجة.[49]

صورة (4): إشارة تحذيرية على المدخل الشمالي
لمدينة أريحا بصفتها منطقة (أ) التي "تسيطر" عليها السلطة الفلسطينية

ب - سياسات اللجنة وهوية الحزب الحاكم:

التواصل في مقابل التغيير: خلال فترات عمل اللجان الصهيونية الثلاث لعبرنة المشهد الفلسطيني تولّت مقاليد السلطة في إسرائيل قوتان سياسيتان هما: حزب العمل وحزب الليكود. وقد شهدت سياسات التسمية تغيرات ملحوظة في حقبة حكم كل من هذين الحزبين من حيث الشيفرات والرموز المستخدمة. وعلى الرغم من أن الثابت المركزي في عمل اللجان المتعددة كان الرغبة الشرهة في العبرنة وطمس المشهد الفلسطيني، فإن التغيُّر في أوزان المعايير المتبعة للتسمية، لا في استحداث معايير جديدة، كان أمراً جلياً. لكن، مع أن إسرائيل ليست "دولة جديدة" (New State) بالمفهوم الأنثروبولوجي، وخصوصاً عند كليفورد غيرتز، أي أنها ليست دولة تحررت من حكم استعماري، وإنما هي جزء من مشروع استعماري واستكمال له ووكيلة عنه، إلاّ إن بعض المنظرين لسياسات التسمية الإسرائيلية يصورها على أنها ظهرت بشكل طبيعي في إطار بناء الدولة وصهر الأمة.[50] وهنا، يجدر ذكر أن غيرتز يفرق بين مفهوم "التواصل" كتعبير عن رغبة وطنية في الوضوح والاستمرار، ومفهوم "التغيير" كرغبة وطنية في التحديث والتطوير، ويؤكد أنهما شكلان من أشكال الترميز الثقافي الجدلي في مرحلة بناء الدولة الجديدة، أو ما بعد الحقبة الاستعمارية؛[51] ولهذا، اتخذت سياسات التسمية الإسرائيلية، تبعاً لذلك، شكلين مركزيين هما:

- **التواصل الارتدادي (Essentialism)**، وقد عُبر عنه في أسماء الأماكن العبرية، وفي مجموعة متنوعة من الأشكال المتعددة من الهندسة اللغوية، وكذلك في الرموز التي تصور إسرائيل كامتداد شرعي ووحيد في الأرض المقدسة، إذ تم استدعاء أسماء الأمكنة

التوراتية والتلمودية لربط الجماعات الاستيطانية الحديثة في إسرائيل بالأرض. وساهم حزب الليكود حين كان في السلطة بتأكيد هذه الدينامية في التسمية، وذلك بتحالف مع حركات اليمين الديني المتطرفة،[52] فخلال الفترة 1977 - 1992، وعبر حكومات وحدة وطنية بعد ذلك، قاد حزب الليكود إسرائيل. وهذه الدولة الصهيونية بيمينها المتطرف، أي الدولة التي بدأ اليوم إطلاق اسم "دولة اليهود" عليها بصلف منقطع النظير، وبقوانين فاشية تلاحق كل مَن لا يعترف بذلك، رفضت أي دور لوطنية الفلسطينيين العرب في "أرض إسرائيل" غربي نهر الأردن. وقد ساهم وصول الليكود إلى الحكم في إعطاء شرعية سياسية لمفهوم "إسرائيل الكبرى"؛ هذا المفهوم الذي بدأ بالتدحرج والتعاظم ككرة الثلج منذ سنة 1967 حين شرع ناشطو اليمين الصهيوني المتطرف، بدعم من شارون أحياناً وبقيادته أحياناً أُخرى، في تأسيس حركة استيطانية سرطانية في المناطق المحتلة في الضفة الغربية، والقدس، وقطاع غزة، وهضبة الجولان.

- **التغيير (Epochalism)**، الذي تم التعبير عنه عبر تسمية الأماكن بأسماء تعكس "قيم" الاستيطان الحديثة، ومعاني البطولة العسكرية للحركة الصهيونية ودولة إسرائيل، كما تعكس علاقة اليهود بالأرض من منظور "إنساني" أو "طبيعي - بيئي". وكان هذا الشكل هو خيار الآباء المؤسسين في الحركة الصهيونية ورواد العمل البيشوفي في الدولة، كما تواصل هذا المنحى في فترة حكم حزب العمل للدولة، ومن الممكن أن يُستأنف حال عودته، غير المتوقعة، إلى الحكم. فمنذ سنة 1920 حتى سنة 1977 حكمت أيديولوجيا حزب العمل التجمعات الصهيونية في إسرائيل، وفي سنة 1992 عاد حزب العمل إلى السلطة ليفقدها ثانية بعد فترة قصيرة من دون أن تؤثر تلك الفترة بشيء يذكر في أوزان معايير لجنة الأسماء الحكومية. وضمن لاهوت التسميات الشائع في الثقافة الصهيونية، يقول أريئيل شارون، الليكودي، في مباركته لـ "خريطة الاستيطان في إسرائيل" في آخر أطلس للاستيطان صدر عن لجنة الأسماء الحكومية في سنة 2004: "كل مستوطنة لها اسم أعطاها إياه مَن بناها، أعطاها إياه آباؤها ومقاتلوها. كل مستوطنة تربطنا بالأرض، بجذورنا وبتاريخ إسرائيل، بالحرب والسلام، بالاحترام الذي أعطيناه لأنصار أمم العالم وكبار الأمة، بالأشجار والنباتات، بالأحلام والأفعال. كل اسم مستوطنة يربطنا الواحد بالآخر، ويربطنا كلنا بأرضنا. هذا العمل الذي هو عبارة عن تجميع أسماء المستوطنات في خريطة إسرائيل، هو عمل ملهم ومبارك، وله قيمة قومية وتربوية من الدرجة الأولى."[53]

ولعل من أكثر الأمثلة الصارخة التي توضح كيفية خضوع سياسات التسمية للحزب الحاكم في الدولة، على الرغم من أن "الصهيونية هي اسم العائلة" كما قال عاموس عوز مرةً، هو مثال الضفة الغربية أو "يهودا والسامرة"، إذ إنه "ليس ثمة مكان (تم فيه) التركيز على الروابط التوراتية والخلاص التوراتي مثل يهودا والسامرة في الضفة الغربية. لاحظ استخدام مصطلحات: ⁽الضفة الغربية⁾، و⁽الأراضي المحتلة⁾، و⁽المناطق المدارة⁾، و⁽يهودا والسامرة⁾. فبعد تولي الليكود السلطة بعد انتصاره في انتخابات 1977، تم تبني تعبير ⁽يهودا والسامرة⁾ بشكل رسمي بدلاً من الضفة الغربية. فالرسالة في كلمتي ⁽يهودا والسامرة⁾ هي رسالة ⁽تواصل⁾، بينما ⁽الضفة الغربية⁾، و⁽الأراضي المحتلة⁾، وحتى ⁽المناطق المدارة⁾، تتضمن الأمر الواقع، وربما تشي بإمكان تغيُّر وضعية هذه الأراضي."[54] وقد عمَّق انضمام ممثلين عن مجالس المستعمرات في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ سنة 1967 إلى لجنة الأسماء هذا الميل إلى حد مقاضاة لجنة الأسماء أمام المحكمة الإسرائيلية العليا.

ج - متلازمة كولومبوس - المفتاح الاستعماري لمعايير لجنة الأسماء: اتبعت لجنة الأسماء الحكومية الإسرائيلية مفتاح تسمية استعمارياً وصفناه سابقاً بمتلازمة

كولومبوس. وإذا كان لنا تجاوز المثال التبسيطي لحالة الضفة الغربية بصفتها "يهودا والسامرة"، في فهم سياسات التسمية الإسرائيلية، فإن ثمة كثيراً من الأمثلة التي يمكن عرضها من لافتات الطرق المزروعة على جانبي الطريق رقم (1) الممتد من القدس إلى أريحا، والذي يتقاطع مع الشارع رقم (90)، مع ذكر بعض الأمثلة من خارج هذا الطريق عند الحاجة إلى ذلك. واستناداً إلى معايير آخر أطلس أصدرته لجنة الأسماء الحكومية، وإلى التحليل الميداني لإشارات الطرق التي تعكس سياسات التسمية، فإن اللجنة حددت البنود التفصيلية العشرة التي سبق أن ذكرناها في مقولة كبرى للأسماء. غير أن تلك المقولة، كما يتم تطبيقها على لافتات الطرق، تكوِّن ست مجموعات عامة هي:

● **الأسماء العبرية القديمة كما وردت في التوراة أو التلمود أو المشناه**، وتتضمن المجموعات الثلاث الأولى في مقولة لجنة الأسماء، وهي: الأسماء التاريخية؛ أسماء شخصية وفق مصادر يهودية؛ أسماء وردت في آيات وأمثال في مصادر توراتية. وقد تم من خلالها تأكيد الروابط الوطنية بين الجماعات الاستيطانية اليهودية الحديثة والماضي التوراتي للبلد كما صممته الحبكة التاريخية الصهيونية بين "الشعب اليهودي" و"أرض إسرائيل"، أي الحبكة التي أوضحت العلاقة بين: يهود، ويهودا، ويهوه، أو الشعب، والرب، والأرض، والتي يؤمن كثير من المستوطنين بترابطها الأبدي.[55] ولعل مثال "بيت إيل"، ويعني "بيت الرب" أو "بيت الله" المرتبط بإبراهيم النبي، هو من أبرز التسميات التي تدل على هذا التوجه.

صورة (5): لافتة على الطريق رقم (1) المؤدي من أريحا إلى القدس قرب مفترق حزما، تشير إلى بيت إيل

● **الأسماء المجردة**، وتتضمن مجموعة الأسماء التجريدية - الرمزية في مقولة لجنة الأسماء، وهذه المجموعة هي الأكبر في التسميات الإسرائيلية. وقد تم اختيار هذه الأسماء لبعث التراث العبري ورمزية الماضي القبلي العبراني ليهود الأراضي المقدسة. ومن الأمثلة على ذلك اسم المستعمرة الأكبر والأكثر إثارة للجدل في توسعها الدائم: "معاليه أدوميم"، وتعني "المرتفعات الحمر"، ويُطلق عليها بالعربية "طلعة الدم". وهنا، لم يكن غريباً أن لجنة الأسماء تصورت أنها تصحح خطأ تاريخياً، أو خطيئة، حين أكدت مراراً وتكراراً أنه "من الممكن أن تكون الأسماء العبرية تشوهت واكتسبت أشكالاً غريبة والآن يجري إنقاذها."[56] وعليه، فإن المفارقات التي برزت في أثناء تأسيس "العالم التوراتي الجديد"، بررتها اللجنة بشيء أشبه ما يكون بالاقتباس الذي صدَّرنا به هذه الدراسة لأبراهام بيران: "إن اللائحة التي تضم 65 اسماً لا تهدف إلى تحديد الهوية العلمية للموقع. إنها تضم أسماء تاريخية لم يتم تحديد هوية مواقعها، لكن تم اختيارها كي تشكّل أساساً لأسماء المواقع الجغرافية."[57]

● **الأسماء الطبيعية أو الحضرية**، وتتضمن مجموعتين من الأسماء: الأولى، لمزارع ومواقع نباتية أو حيوانية؛ الثانية، لأسماء جغرافية (تضاريس) في مقولة لجنة الأسماء. وهاتان المجموعتان تحتلان المرتبة الثالثة من حيث الحجم، ومن الأمثلة لها "صحراء يهودا". ومن الطريف أن اللافتة الدالة على صحراء يهودا مكتوبة بالعبرية والترجمة الإنكليزية فقط، وبغياب تام للعربية ترجمة وتهجئة، في حين أن اللافتة التالية تشير إلى مقام النبي موسى، الذي يُعتبر محجَّاً إسلامياً، وتظهر فيها الكتابة باللغة العربية، مع نقحرة الاسم العربي إلى كل من العبرية والإنكليزية، على الرغم من أن موسى النبي مرسل لليهود لا للمسلمين.

صورة (6): لافتة على طريق رقم (1) بين القدس وأريحا تشير إلى "صحراء يهودا"
بالعبرية والإنكليزية فقط

صورة (7): لافتة مجاورة تشير إلى مقام النبي موسى بالنقحرة العربية لكل من العبرية والإنكليزية

● **الأسماء الوطنية أو الصهيونية،** وتتضمن مجموعتين من الأسماء: الأولى، لتخليد شخصيات؛ الثانية، لجمعيات ومعالم خاصة بتاريخ الصهيونية وبناء الدولة. وهاتان المجموعتان تعكسان الروابط الصهيونية في مقولة لجنة الأسماء التي ترسِّم العلاقة بين الأرض ورواد الحركة الصهيونية، ومنها: "غفعات زئيف" أي "تلة زئيف"، و"بسغات زئيف" أي "هضبة زئيف"، وهما تسميتان أطلقتا لتخليد ذكرى زئيف جابوتنسكي أحد "رواد" الحركة الصهيونية التي تسمى أحياناً الصهيونية التنقيحية التي أُسست على خطاها حركة حيروت، ومن بعدها حزب الليكود. وعلى الرغم من أهمية أسماء القادة والمؤسسين الصهيونيين أو ذوي الفضل على نجاح المشروع الصهيوني في مقولة اللجنة، فإنها كانت تميل إلى تجريد الاسم من سماته الشخصية كي يصير أكثر عبرية أو توراتية، وذلك بذريعة أن اللجنة "طبقت بدقة مبدأ عدم استخدام أسماء بلسان أجنبي،"[58] وإنما بلسان عبري مُبين! فاسم "إيشيل هَنَسي"، ومعناه "شجرة الرئيس"، أطلق تكريماً لحاييم وايزمن أول رئيس لإسرائيل، و"عين هاشوفيت"، ومعناه "عين القاضي"، أُطلق لتكريم لويس براندیس القاضي الأميركي اليهودي في المحكمة العليا الأميركية.

صورة (8): لافتة على الطريق رقم (1) تحدد مركز مدينة القدس، وتشير إلى مستعمرة
بسغات زئيف

● **الأسماء ذات الأصول العربية،** وتتضمن مجموعة الأسماء ذات نغمة أو شكل أو معنى عبري لأسماء محلية، وتأتي في المقام الخامس من حيث الحجم. وتتفرع التسميات في هذه المجموعة إلى مقولة رباعية،[59] وهي تشمل: البلدات الشبيهة باللفظ العربي، نحو: بيت شآن - (بيسان)؛ مسميات لمدن أو قرى، أو مسميات تاريخية قديمة، نحو: يافو (يافا)؛ مسميات لقرى يهودية أنشئت بالقرب من مواقع ومواضع عربية، نحو: معاليه مخماش (مخماس)؛ قرى يهودية أقيمت على أنقاض المواقع الفلسطينية، نحو: إيلات (أم الرشراش). وجدير بالذكر أن العمل على عبرنة التسميات العربية استنفد جهداً طائلاً من اللجنة ولجانها الفرعية، وقد جرى حصر طرائق عبرنة الأسماء المستعارة من العربية بـ 13 طريقة[60] هي: (1) ترجمة الأسماء العربية (ترجمة حرفية) إلى العبرية: شاعر هغاي (باب الواد)؛ (2) نسخ صيغة الاسم المستعار مباشرة إلى العبرية من دون تغيير: مطولة (المطلة)؛ (3) النسخ الصوتي: برعام (كفر برعم)؛ (4) ملاءمة الاسم العربي للفظة العبرية الأشكنازية: مِناره (منارة)؛ (5) إحداث تغيير في أحرف العلة: عين كيرم (عين كارم)؛ (6) النحت: ديمونه (أم دمنة)؛ (7) استبدال الأحرف: كفار حطيم (حطين)؛ (8) إحداث تغيير في الأحرف المتقابلة في اللغتين: غمزو (جمزو)؛ (9) تغيير في أحرف الصفير: شوريش (ساريس)؛ (10) اشتقاق أسماء قريبة في لفظها من الصوت العربي: عين هود (عين حوض)؛ (11) استخراج اسم مركب من كلمتين بالعربية وبالعكس، أو إدخال تغيير في أحد الأسماء: كوخاف ميخائيل (كوكبة)؛ (12) إيجاد أسماء يهودية مقابلة لأسماء عربية وإسلامية: وداي عوفاديا (وادي عبد الله)؛ (13) استخدام الاسم العربي وإضافة اسم عبري له: غليل يام (جليل).

صورة (9): لافتة على الطريق رقم (1) تشير إلى "معاليه مخماش" و"طريق ألون" إلى اليمين

ومنذ اللجنة الأولى في عهد الانتداب، حتى هذه اللحظة الراهنة، لم تتوقف الخلافات بين أعضاء اللجنة أنفسهم، وبين

اللجنة ككل وممثلي المستعمرات الصهيونية على تغليب البعد السياسي على الدقة التاريخية للاسم. ومن أكثر الحوادث دلالة، ما جرى بين أعضاء اللجنة بشأن تحري الدقة في تسمية "بيت شعاريم"، و"سدوم"، و"بيرون"، و"يوتفاتا"، و"عفرونا"، و"جبل هور"، و"أزور"، و"يفنه"، و"نفيه تسوف"، إذ على الرغم من كون اللجنة وجدت إحالات توراتية لهذه المواقع، إلاّ إن أياً منها لم يكن يوماً في موضع المستعمرة التي تم إطلاق الاسم عليها، حتى إن بعضاً منها، كـ "بيرون"، و"جبل هور"، أو "ضريح هارون"، ليسا حتى في حدود فلسطين التاريخية، فالأول هو ضمن الحدود اللبنانية، بينما يقع الآخر في الأردن. ويُذكر أن عضو اللجنة آي. واي. برور قدَّم التماساً بضرورة إعادة النظر في بعض أسماء الموشافات، مثل "بيت شعاريم"، إذ كان يرى أنه "لا يوجد تأكيد تام أن بيت شعاريم كانت قائمة فعلاً على أراضي قرية جدة العربية"، وقد اقترح تقديم اسم آخر لتجنب أي تحريف علمي، لكن الرد جاء حاسماً على لسان زميله جوزيف كلاونر: "إذا ما سرنا في هذا الطريق، لن نستعيد مطلقاً أي اسم تاريخي لمكان استيطاني جديد، لأنه لا توجد أي مستوطنة تقريباً في أرض إسرائيل لا يوجد عليها خلاف بشأن قيامها على موقع تاريخي تحمل اسمه. أمامنا مهمة وطنية لإنقاذ الأسماء التاريخية وفقاً لآراء أغلبية الخبراء. ويجب ألاّ نؤجل ذلك لأنه لم يُراعَ فيه أي نوع من الحساسية."[61]

● **أسماء البطولة العسكرية**، وتشمل مجموعتين من الأسماء: الأولى، لتخليد "شهداء" وأماكن وعمليات خاصة بحروب إسرائيل؛ الثانية، هي أسماء رمزية خاصة بأمن وحماية كل مستعمرة، وتطلق، عادةً، تخليداً لذكرى قائد عسكري، أو معركة، أو مجموعة ممن سقطوا فيما يسمى "حروب إسرائيل". ولعل أكثر هذه التسميات استفزازاً، إذ لم يراع فيها أي نوع من "الحساسية"، هو تغيير اسم الشارع (90) الرابط بين شمال فلسطين وجنوبها، من "شارع سدوم" إلى "ديرخ غاندي"، أو "جادة غاندي"، تخليداً لذكرى وزير السياحة الإسرائيلي السابق رحبعام زئيفي، الملقب بغاندي، والذي رحل، غير مأسوف عليه، في الاغتيال، رداً على اغتيال الأمين العام للجبهة الشعبية أبو علي مصطفى.

صورة (10): لافتة على يمين الطريق رقم (90)
الذي تم تغيير اسمه من "طريق سدوم"
إلى "جادة غاندي"

وزئيفي هو مؤسس حزب "موليدِت" أخطر الأحزاب الصهيونية الفاشية الداعية إلى طرد الفلسطينيين إلى الأردن. وهنا، يجدر الانتباه إلى رمزية تسمية هذه الطريق المحاذية لحدود فلسطين مع الأردن، وخصوصاً قبل جسر الكرامة، طريق الفلسطينيين الوحيد إلى العالم، كأن لجنة الأسماء تود، وبلا هوادة، تبليغ الفلسطينيين وصية "غاندي": "اذهبوا من دون رجعة".

صورة (11): لافتة تحدد وجهة "جسر الملك
حسين"، أو جسر أللنبي، من دون
ذكر التسمية الفلسطينية (معبر الكرامة)

2 - الحرب الاسمية الثانية بين الأميرال والجنرال

ثمة كثير من العبثية والمفارقة في عمل لجنة الأسماء الحكومية، وهي إشارة أُخرى إلى انطباق متلازمة كولومبوس على عمل اللجنة والجهات الأُخرى التي تم منحها بعض صلاحيات نقض مقررات اللجنة في ظل حكومات إسرائيل الثلاث الأخيرة. وكما يعترف بنفينيستي، فإن "حجم الطلب" على الأسماء حتَّم على اللجنة مضاعفة اجتماعاتها، وفي كثير من الأحيان طلب المساعدة من المجالس البلدية والمستوطنين لتزويدها بمقترحات للأسماء نتيجة تزايد وتيرة الاستيطان، وخصوصاً بعد احتلال الأراضي العربية الفلسطينية والسورية في سنة 1967، إلى حد أن "سكرتير اللجنة

المعني قام بالرد على الطلبات من المستوطنات الجديدة بجواب صيغ تقريباً على الشكل التالي: (كي نتمكن من إعطائكم اسماً، نرجو أن ترسلوا لنا لائحة بالتلال والوديان ومجاري المياه والتلال الأثرية التي لها أسماء مميزة بالعربية)."[62]

ونتيجة سفور الرغبة في "إنهاء المهمة بالسرعة الممكنة"، نشأ عن "ضغط العمل" مشكلات بين جهات متعددة أطلق عليها يهودا زيف "حرب الأسماء"؛[63] وهذه المشكلات كانت بين لجنة الأسماء الحكومية من جهة (والتي تمثّل الأميرال في متلازمة كولومبوس)، ولجان المستعمرات من جهة أُخرى (ويمثلون الجنرال في المتلازمة ذاتها). ونظراً إلى الحالات الغرائبية التي شكّلت معارك حرب الأسماء، فإنه يمكن تصنيفها إلى ثلاث حالات: في الأولى، نحو حَلميش، انتصرت اللجنة؛ في الثانية، نحو "واحة السلام"، أصرَّ المواطنون العرب على رأيهم، لكن اللجنة لم تنصفهم؛ في الثالثة، نحو "أزور"، وقد تم التوصل إلى "حل وسط" بإقامة مستعمرة جديدة هي "ميشمار هاشيفعا"!

أ - حَلميش: اللجنة تنتصر على "النبي صافي" و"النبي صالح": أقيمت مستعمرة حَلميش على أراضي قرية النبي صالح في سنة 1977 حين استوطن اثنان من "الروَّاد" الصهيونيين، واحد متدين والآخر علماني، مخفر الشرطة الواقع قرب قريتي النبي صالح وأم الصفا، وكان كل منهما قد اصطحب معه 25 عائلة. ولا ينجم عُصاب المتدين والعلماني عن الخلاف بشأن التسمية بين المستوطنين ولجنة الأسماء فقط، بل عن الأسطرة والتأويل اللغوي المرافق ذلك أيضاً. ولعله ليس من باب التنكيت السمج أن حغاي هوبرمان، مراسل الشؤون الاستيطانية لصحيفة "هاتسوفيه"، التي توقفت عن الصدور مؤخراً، قد نحت نعوتاً لهذين الرائدين بالعبرية تحاكي اسمي القريتين اللتين كانتا ضحية إقامة المستعمرة: فكنّى المتدين بـ "نفيه تسوف" (ذي الرؤيا)/(النبي الصافي)، والعلماني بـ "نفيه تسيلاح" (ذي الصلاح)/(النبي (الـ)صالح)![64] وبسبب المقاومة و"صعوبة الأوضاع"، هجر العلمانيون مستعمرة النبي صالح بعد أربعة أعوام، وبقي المتدينون فيها.

أمّا جدل التسمية فبدأ حين لم تكن لجنة الأسماء متيقنة من قرائن وجود مستعمرة "إيرتس تسوف" التاريخية على أراضي قرية النبي صالح، فأطلقت على المستعمرة اسم حَلميش، وتعني حرفياً "بيت الرحيق"، أو "بيت شراب الآلهة"، وهو اسم مشتق من الآية: "أَرْكَبَه على مرتفعات الأرض فأكل ثمار الصحراء، وأرضعه عسلاً من حجر، وزيتاً من صوان الصخر."[65] واستأنف المستوطنون قرار اللجنة مبرزين أربع حجج لرغبتهم في تسمية المكان "نفيه تسوف"، وهي: القرب من حرش "أم صفا" التي يذكّر رنينها بـ "تسوف"، الأصل اللغوي لـ "تسفاه" وتعني "المشاهدة" من المكان المرتفع؛ الأصل الطبيعي لكلمة "تسوف" ومعناها "الرحيق؛ ما ورد في مقدمة سفر صموئيل عن أنه "كان رجلٌ من رامَتَايم صُوفيم من جبل أفْرايم اسمه أَلْقَانة بن يروحام بن إلياهو بن توحو بن صوف. هو أفْرَايمي."[66] وفي 26 كانون الثاني/يناير 1978، رفض قضاة المحكمة العليا، برئاسة أهارون براك، الالتماس، وأوصوا بقبول قرار لجنة الأسماء الحكومية، لأن "تسمية (كل) تجمع سكني في دولة إسرائيل تحتاج وتعتمد على (قرار) هيئة رسمية خُولت ذلك، إذ إن هذا هو مجال اهتمامها واختصاصها، ولا يمكن الاعتقاد أن أي فرد، أو أي جمهور على اختلاف موقعه، لديه الحق في اختيار اسم بنفسه، أو ترجيح رأيه على رأي مؤسسات الدولة وسلطاتها."[67]

وقد أصبح القرار برد هذا الالتماس نصاً قانونياً يُعتدّ به لدى اللجنة في منشوراتها الرسمية،[68] كون اللجنة هي المخولة اختيار أسماء المستعمرات على أساس مهني علمي، وهي لجنة مختصين، وقراراتها ملزمة، والمحكمة لا تتدخل بقرارات أهل الاختصاص.

ب - المسكن الآمن - نفيه شالوم: عقدة

البداية وعار النهاية! أمّا "نفيه شالوم" أو "واحة السلام"، فتقع على بعد كيلومترين من اللطرون، وقد أسسها برونو هوسار في سنة 1970، وتسكن فيها قرابة ستين عائلة. وتُعرِّف القرية عن نفسها ببلاغة التعايش الضافية كتجمع قروي عربي مسلم - مسيحي - يهودي مشترك، سكانه من الفلسطينيين واليهود من "مواطني إسرائيل"، الذين اختاروا العيش معاً استناداً إلى مبدأ المساواة والمناصفة، ومجابهة الواقع من خلال حوار دائم يهدف إلى تغيير في نمط العلاقة القائمة بين السكان العرب واليهود في البلد. والقرية تؤمن بالمساواة التامة بين سكان البلد جميعاً، وترفع راية السلام العادل والشامل، وتبحث من خلال أفرادها ومؤسساتها عن واقع جديد يقوم على العدل والمساواة، ويتيح لكل طرف إمكان التعبير عن هويته والعيش موفور الكرامة.. وتطمح القرية إلى صقل رؤيا سياسية واضحة فيما يتعلق بموضوع الصراع.[69]

صورة (12): لافتة على الشارع العام المؤدي إلى "نفيه شالوم" يظهر فيه الاسم العبري منقحراً
إلى العربية والإنكليزية (تصوير: عفيفة فياض)

سُمِّيت القرية "نفيه شالوم"، وهي تسمية توراتية مستندة إلى آية من سفر إشعيا: "ويسكن شعبي في مسكن السلام وفي مساكن مطمئنة وفي محلات أمينة"،[70] وتمت ترجمة الاسم، على نحو كاريكاتوري، إلى العربية "واحة السلام"، وإلى الإنكليزية (Oasis of Peace). غير أن لجنة الأسماء، وعلى الرغم من بلاغة التعايش والمساواة والمناصفة في معنى القرية ومبناها، اختارت التسمية العبرية واعتمدتها بتهجئتها العبرية ونقحرتها بالعربية والإنكليزية على لافتات الطرق المؤدية إلى القرية. وقد جرى رفض وضع الاسم العربي "واحة السلام" على لافتات الطريق الرئيسي، فعمل المواطنون العرب على وضعه على لافتات الإرشاد الداخلية في القرية.

صورة (13): لافتة داخلية يظهر فيها الاسمان العبري والعربي منقحرين إلى الإنكليزية
(تصوير: عفيفة فياض)

ج - أزور: ثمة متسع لمستعمرة أخرى!

في حالة احتدام الخلاف بين المستوطنين واللجنة، كان الحل الوسط هو إقامة مستعمرة جديدة بالاسم المختلف عليه، وقد تم ذلك في حالة مستعمرة أزور المقامة على أراضي قرية يازور الفلسطينية. ففي سنة 1949 نشب الخلاف بين مستوطني "أزور"، المستعمرة التي سمتها لجنة الأسماء تبعاً لاسم قرية يازور الفلسطينية الواقعة على طريق يافا - القدس، والتي احتُلت وطُهرت عرقياً في 1 أيار/مايو 1948، وبين المستوطنين الذين رغبوا في تسميتها "مشمار هاشيفعا" تخليداً لذكرى الجنود السبعة الذين قُتلوا في أثناء مرافقتهم قافلة في كانون الثاني/يناير 1948. وقد غلَّبت اللجنة، بعد مداولات حادة، "الذاكرة التاريخية للأرض التي أعطيت لقبيلة دان في زمن يشوع بن نون"، على ذاكرة "الشهداء الذين سقطوا على أرض القرية" في زمن دافيد بن - غوريون! ولم تكن هذه نهاية المطاف في التنافس بشأن نهب الذاكرة الفلسطينية بين بن نون وبن - غوريون، بل جرى إنشاء مستعمرة أُخرى على أراضي قرية يازور الفلسطينية حملت اسم "مشمار هاشيفعا" كحل وسط بين "المشاعر المقدسة للحاضر، والشعور بالالتزام بعلم الآثار."[71] إن هذا "الحل الوسط" بإنشاء مستعمرة جديدة لم يكن متاحاً إلاّ بسبب التطهير العرقي للفلسطينيين من قراهم وبلداتهم التي أصبحت "سجلاً فارغاً"، كما يصفها بنفينيستي، وبات في إمكان اللجنة أن تكتب عليه أي اسم تريد.

صورة (14): مسجد القباب السبع في يازور وعليه لافتة بالعبرية تردد المزمور (137: 5)

"إن نسيتكِ يا أورشليم تنسني يميني"[72]

IV - عبرنة تهجئة الأسماء والخطاب الحقوقي الفلسطيني المقاوم (1997 - 2010)

يمتاز الخطاب الحقوقي الفلسطيني في فلسطين المحتلة منذ سنة 1948، والمدعوم ببعض المساندة من مؤسسات حقوقية إسرائيلية، بالمراوحة بين تحليل الوقائع العينية على الأرض، والاستناد إلى الخطاب الحقوقي المدني. وعلى الرغم مما ربما يُكال لهذا التوجه من نقد، مثل ترك الخطاب الحقوقي الوطني لسكان فلسطين الأصليين الذين صاروا مواطنين ناقصي الحقوق في دولة اليهود الصهيونية، فإن مراكمة الملاحقات القانونية، وبناء حالةٍ عبر أرشيف حقوقي مدني، من شأنهما التأسيس لخطاب حقوقي وطني عام. ويمكن التمثيل لذلك من خلال تتبع الذاكرة المؤسسية لنضال "عدالة/المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل"، على امتداد العقد ونصف العقد الأخيرين، ضد المؤسسة الصهيونية. ففي 13 تموز/يوليو 2009 نشرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية تقريراً بشأن مشروع مقترح صادر عن وزير المواصلات الإسرائيلي الليكودي يسرائيل كاتس، يفيد بنيَّة الوزارة نقحرة الأسماء العربية، بخطها العربي، على لافتات الطرق، بالتهجئة العبرية، وذلك باستبدال لافتات البلد جميعها، بحيث تظهر على اللافتات الجديدة الأسماء العبرية لقرى البلد ومدنه بأحرف عربية، وبغض النظر عن الاسم العربي للمكان كما هو شائع استعماله. وقد ورد النص الكامل لمسودة مشروع القرار في مقدمة النشرة الصادرة عن قسمي إدارة اليابسة وتخطيط المواصلات في وزارة المواصلات وسلامة الطرق في تموز/يوليو 2009.*

وأدى صدور هذه المذكرة إلى صخب إعلامي واحتجاج داخل فلسطين المحتلة منذ سنة 1948 وخارجها، غير أن أهم ما أسفرت عنه هذه الموجة هو توجه مركز "عدالة" إلى المستشار القضائي للحكومة، مناحم مزوز، مطالباً بإبطال قرار وزير المواصلات بعبرنة اللافتات وإقصاء التهجئة العربية للأسماء العربية عنها. وبالنظر إلى مذكرة "عدالة" التي أعدتها المحامية حنين نعامنة، وإلى الإرث الحقوقي المقاوم الذي قاده مركز "عدالة" على امتداد عقد ونصف عقد، يتبين أن هذه المذكرة ارتكزت على ثلاثة ادعاءات حقوقية متداخلة جداً، تردُّ على ما ورد من استنادات "قانونية" في مشروع الوزير كاتس، وهي: (1) انتهاك الحقوق الثقافية للأقلية الفلسطينية الأصلية؛ (2) تعارض القرار مع أحكام سابقة صادرة عن القضاء الإسرائيلي؛ (3) تداخل الصلاحيات بين وزارة المواصلات ومؤسسات أُخرى في الدولة، ولا سيما مجمع اللغة العربية في حيفا.** ويضاف إلى هذه الادعاءات: (4) غياب التمثيل الفلسطيني عن الهيئات الدولية المراقبة للجان الوطنية للتسميات؛ (5) مأسسة العنصرية ضد اللغة العربية خارج الخطاب الحقوقي من خلال الهندسة اللغوية العنصرية التي تعهَّدتها الحركة الصهيونية حتى قبل قيام إسرائيل. وعليه، فثمة كثير من المجهودات المؤسسية التي يمكن الاستفادة منها لدراسة موضوع التسميات وتفنيد الادعاءات القانونية للمؤسسات الصهيونية بشأنه، وأهمها: عدالة/المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل؛ مَخبر التدريب العملي (كلينيكا) لحقوق الأقلية العربية - الفلسطينية في كلية الحقوق بجامعة حيفا؛ جمعية حقوق المواطن في إسرائيل؛ مجمع اللغة العربية في حيفا؛ جمعية الثقافة العربية؛ جمعية ابن خلدون.

صورة (15) عينة تمثيلية للتغييرات المقترحة على اللافتات كما جاء في إعلان صحيفة "يديعوت أحرونوت" في 13 تموز/يوليو 2009

V - وصايا ومقولات نقدية

بعد تحليل سياسات التسمية الصهيونية

التي تنتهجها إسرائيل كدولة مستوطنين استعمارية، ثمة مجموعة من الوصايا والمقولات النقدية التي ربما تفيد في المواجهة القائمة مع نزعة العبرنة التي تحولت إلى هوس صهيوني في إسرائيل، والتي يمكن بلورتها كآليات صمود على المستويات التالية: السياسية؛ الحقوقية؛ الثقافية؛ المعرفية؛ المؤسسية والفيزيائية.

على **المستوى السياسي**، يجب تبني هندسة الهوية رسمياً في الحالة الفلسطينية (بوجود دولة الاحتلال الصهيونية كـ "حالة استعمارية")، وألاّ يظل ذلك همَّاً حصرياً من هموم المجتمع المدني، إذ لا يمكن، من دون هذا الأمر، أن يتم استيعاب الهندسة اللغوية لدولة الاستعمار (إسرائيل)، وخصوصاً في مرحلتَي بناء الأمة وتأسيس الدولة، كما أنه لا يمكن رصد الآليات التي أُعيد فيها إنتاج لغة الأسطورة القومية (العبرية) لدولة إسرائيل ونفي وعي المنفى اليهودي. وبالتالي، لا يمكن معاينة تاريخ عملية المأسسة للهندسة اللغوية في هذا السياق إلاّ بفهم آليات المواجهة التي طوَّرها، أو لم يطورها، المستعمَرون الفلسطينيون كهندسة لغوية مضادة، لأن عمليات الهندسة اللغوية في الكيان الصهيوني، والدفاع عن حصرية روايته، بدآ منذ ما يقارب خمسة عقود قبل تأسيس الدولة، أي منذ أن صُكَّت الكلمات الأولى في كتاب هيرتسل "دولة اليهود"، مُعرِّفة الكيان المنشود بأنه "دولة اليهود" وليس "الدولة اليهودية".

وعلى **المستوى الحقوقي**، وخصوصاً في فلسطين المحتلة منذ سنة 1948، يجب تأكيد أن الخطاب الحقوقي الفلسطيني المقاوم لعبرنة الأسماء وتهجئتها، والذي قاده مركز "عدالة" خلال الفترة 1997 - 2010، من شأنه، إن لم يحدث تغييراً في السياسة الإسرائيلية الرسمية فيما يتعلق بعبرنة التسميات وتهجئتها وتشويه سحنة المشهد الفلسطيني، أن يعوق تلك العملية. ولذلك، يتوجب تفعيل دور مجمع اللغة العربية في حيفا، كمؤسسة ذات صلاحية، على الرغم من أنه يجب عدم تحويله إلى ممثل وحيد للذاكرة الوطنية الفلسطينية المستهدفة، كما يجب عدم مأسسة الغيتو المفروض على الفلسطينيين في نظام المحميات الذي يُفرض على الأقلية العربية الفلسطينية في فلسطين المحتلة منذ سنة 1948. علاوة على ذلك، يتعين، من جهة أُخرى، تحفيز التجمعات السكانية العربية على الاحتجاج والنقد، ولا سيما من خلال الاستناد إلى القوانين البلدية في الحكومات الأخيرة الثلاث، وإلزام لجنة الأسماء الحكومية تطبيق "مبدأ الاستشارة" على التجمعات العربية كما تطبقه على التجمعات اليهودية.

أما على **المستوى الثقافي**، فيجب مأسسة المواجهة مع جميع حقول الهيمنة اللغوية وفبركة الهوية في السياق الاستعماري الإسرائيلي، وهي أربعة حقول أساسية: عبرنة الخطاب الرسمي في الدولة؛ عبرنة الفضاء الجغرافي والديموغرافي والهستورغرافي (التاريخي/الثقافي) لفلسطين؛ عبرنة الفضاء العام من خلال مختلف وسائل الدعاية والإعلام والإعلان؛ عبرنة المناهج المدرسية في المؤسسات التعليمية اليهودية، ومحاولة أَسْرَلتها في المؤسسات التعليمية العربية. يضاف إلى ذلك أن آليات عبرنة الخطاب التشريعي في الدولة قد اشتملت على المراسيم، والخطابات، ولغة القضاء، والوثائق، والكتابة التاريخية الرسمية في مؤسسات السلطة بالعبرية، والتي صارت تحصيلاً حاصلاً لا جدال بشأنه. علاوة على هذا، فإن المواجهة يجب أن تشمل أيضاً إعادة تركيب جغرافيا السحر الإلهي الفلسطينية وترتيبها اسمياً ورسمياً عبر: إصدار الموسوعات الجغرافية وإدراجها ضمن الكتب المدرسية؛ التعبيرات الأدبية في الأغاني؛ الكتابات الإبداعية؛ الفنون التشكيلية؛ تسمية الأماكن والمؤسسات والفضاء الفلسطيني المسيطر عليه بأسماء تستعيد الوطن السليب حين تعزُّ إعادته، من الشوارع والساحات والميادين العامة إلى المدارس والبنايات الأهلية وشواهد القبور؛ إنتاج الخرائط؛ استثمار جميع وسائط المرئي والمسموع للترويج للاسم الفلسطيني؛ دعم وتوسيع مشاريع

"جولات النكبة" و"السياحة البديلة" التي بادرت إليها جمعية الثقافة العربية في الناصرة.

وفي **المستوى المعرفي - البحثي** في الجغرافيا وعلم التسميات، يجب تكثيف الدراسات المسحية والتاريخية، وتفعيل دور مجامع اللغة العربية، وإحداث التشبيك بينها وبين المؤسسات ذات العلاقة على المستوى الفلسطيني، والعربي، والعالمي. إن مواصلة العمل على تعرية هذه السياسات بالعمل البحثي والأكاديمي الذي ترعاه مؤسسات كمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ومركز ابن خلدون، وجمعية الثقافة العربية، عبر باحثين مميزين، أمثال الراحلين: مصطفى مراد الدباغ؛ قسطنطين خمَّار؛ أنيس صايغ؛ والأحياء: رشيد الخالدي؛ إبراهيم عبد الكريم؛ شكري عراف؛ وليد الخالدي؛ سلمان أبو ستة؛ إلياس عطا الله؛ جوني منصور؛ أندريه مزاوي؛ راسم خمايسة؛ ليزا تراكي؛ مفيد قسُّوم؛ ساري حنفي؛ إسماعيل الناشف؛ عبد الرحمن مرعي؛ نبيه بشير؛ مصطفى كبها... وغيرهم، من شأنه أن يحافظ على الذاكرة اللغوية من أجل حفظ الذاكرة الوطنية للفلسطينيين. ولعل هذا الجهد يمكن أن يتكامل عبر التواصل والتشبيك مع المؤسسات الحقوقية العاملة في الحقل، ومن خلال الإسراع في البدء بحملة تأليب وضغط دولية للحصول على عضوية "مجموعة خبراء الأمم المتحدة بشأن الأسماء الجغرافية" (UNGEGN)، والشروع في حضور مؤتمر الأمم المتحدة عن تنميط الأسماء الجغرافية (UNCSGN) الذي يشرف عليه المجلس الاقتصادي - الاجتماعي التابع للأمم المتحدة (ECOSOC)، وذلك لتحدي المقولات الاستعمارية الصهيونية التي تروِّجها إسرائيل ذات العضوية الدائمة في المؤتمر.

أخيراً، وعلى **مستوى المقاومة المؤسسية والفيزيائية**، وفي ظل عدم وجود قرار سياسي بإنشاء لجنة أسماء وطنية ذات صلاحيات واسعة تتعلق بفلسطين التاريخية لا "مناطق السلطة الفلسطينية" فقط، فإن على الهيئات والمجالس البلدية والمحلية المبادرة إلى إنشاء شبكة للجان التسميات الخاصة بجغرافيا فلسطين كلها. ولا شك في أنه يجب النضال ضد استهتار السلطة الفلسطينية ولجانها، وطرائق تشكيلها لجان التسمية، وصلاحيتها، والتزامها جغرافياً وديموغرافياً وثقافياً باتفاق أوسلو، وعدم التزام لجان الأسماء في المجالس المحلية والبلدية ومجلس المرور الأعلى ودائرة الأشغال العامة بقانون فلسطيني مركزي للتسميات متعلق بما تنشط فيه جهات من مناطق فلسطين المحتلة منذ سنة 1967.

ومن ناحية أُخرى، فإن المبادرات الشخصية إلى المقاومة الفيزيائية للافتات الاستعمارية الصهيونية يجب أن تستمر مهما يبلغ خطرها، ومهما يكن أثرها ضئيلاً.

إن إسرائيل، وعلى الرغم من ترسانتها النووية ونجاحها في تشكيل إسبارطة معاصرة، لا تزال في مرحلة الطفولة وعدم النضج. ففي مرحلة المرآة (Mirror Stage) لا يتمكن الطفل، في عُرف فرويد ولاكان، من التعرُّف إلى ذاته في المرآة إلاّ حين يبدأ بالتعرف إليها من خلال صورة أمه، التي هي آخَره الكبير بامتياز. وإسرائيل حين لا تستطيع تعريف ذاتها، ولا التعرّف إليها من خلال ارتباطها المشيمي بالمشروع الاستعماري المتمركز أوروبياً، تلجأ إلى "تاريخ المنطقة العام" الذي لا يمكن أن يتماهى بأي حال من الأحوال مع "التاريخ الصهيوني الاستشراقي"، إذ إن اليهود كانوا جزءاً من النسيج العربي الشرقي للبلد، حتى إن اختلفت لغة تعبيرهم عن هذا الانتماء الذي جرت صهينتُه. إن توحيد التجربة اليهودية هو تحدّ وراء الحركة الصهيونية أكثر مما هو تحد أمامها، لأن توحيد الماضي اليهودي لن يعود به إلاّ الإطار الثقافي والحضاري العربي الذي سيفصل الجسد السكاني اليهودي، الذي تم احتكاره واحتقاره صهيونياً، عن المشروع الصهيوني المتمركز أوروبياً. وبذا، فإن إسرائيل في حرب الأسماء التي تخوض غمارها الآن، تبعد نفسها عن نطاق الإشارة إليها كمشروع استعماري عبر إلحاحها على الانفصام الكبير في ذاتها الراغبة في أن

"تكون الشرق إن انتصر، والغرب إن انتصر." ■

(*) رئيس دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بير زيت.

(**) هذه المقالة جزء من دراسة تشمل أيضاً الجوانب القانونية والثقافية لعبرنة المشهد الفلسطيني، والصور فيها هي من تصوير المؤلف ما لم يُشر إلى غير ذلك.

(*) لمزيد من التفصيلات، انظر: إدارة اليابسة وتخطيط المواصلات. "أسماء الأماكن في اللافتات التوجيهية (على الطرق) باللغة العبرية وبتهجئتها بالأحرف اللاتينية والعربية" (بالعبرية). القدس: وزارة المواصلات والأمان على الطرق، تموز/يوليو 2009.

(**) انظر: حنين نعامنة. "رسالة إلى المستشار القضائي للحكومة"، 15 تموز/يوليو 2009، بموضوع: "طلب إلغاء القرار الخاص بتغيير اللافتات العربية والإنكليزية بالنقحرة العبرية" (بالعبرية)؛ "بيان للصحافة، 2009/7/15؛ "(عدالة) يُطالب بإبطال قرار وزير المواصلات بعبرنة اللافتات وإقصاء العربيّة عنها"، في الموقع الإلكتروني لـ "عدالة":

http://www.adalah.org/ara/pressreleases.php?pr=09_07_15

المصادر

(1) جاء في "لسان العرب" لابن منظور، مادة "نقب": "النُّقبة: ما أحاط بالوجه من دوائره. قال ثعلب: وقيل لامرأة أيُّ النساء أبغض إليك؟ قالت: الحديدةُ الركبة، القبيحةُ النُّقبة، الحاضرةُ الكذبة؛ وقيل النُّقبة اللون والوجه... قال ابن الأعرابي: فلان ميمون النقيبة والنقيمة، أي اللون؛ ومنه سمي نقاب المرأة لأنه يستر نقابها أي لونها بلون النقاب... والنِّقاب والمِنْقَب: الرجل العالم بالأشياء."

(2) تتجلى هذه الفكرة في الكيفية التي تم خلالها استبدال نظام العلاقات في جنة الله عبر توكيل آدم بالتسمية، وإرباك النظام العرفي والمعرفي للملائكة السابقين لآدم على جغرافيا الله في الجنة، والذين تركهم تاريخ الطاعة في عالم البياض الذي لا يعرف التسمية ولا المعصية ولا السؤال قبل ظهور آدم وإبليس كثنائي يتنافس بشأن التسمية واستحقاق السجود والطاعة. انظر النصوص المُولِّدة لذلك النظام، في: سفر التكوين، 2: 19-20؛ سورة البقرة: الآيات 31-33. ولمزيد من التأطير ما بعد الحداثي لسلطة التسمية في السياق الجغرافي، انظر:

Jeremy Crampton and Stuart Elden, ed., *Foucault and Geography: Space, Knowledge, and Power* (Burlington: Ashgate Publishing House, 2007).

(3) أدونيس، "النص القرآني وآفاق الكتابة" (بيروت: دار الآداب، 1993)، ص 76.

(4) لمزيد من التفصيلات بشأن هذه المقاربة، انظر:

Noam Chomsky, *Pirates and Emperors: International Terrorism in the Real World* (New York: Claremenot Research and Publications, 1986).

(5) Maoz Azaryahu and Arnon Golan, "(Re-naming) the Landscape: The Formation of the Hebrew Map of Israel 1949-1960," *Journal of Historical Geography*, vol. 27 (2001), p. 180.

(6) Ibid., p. 18.

(7) لمعرفة أثر زريق في سعيد في التأسيس للمسألة الفلسطينية في فكر سعيد، انظر: الياس خوري، "سؤال النكبة: الصراع بين الحاضر والتأويل، إدوارد سعيد ومسألة فلسطين، "الكرمل"، العدد 76-77، 2004، ص 46-55.

(8) Edward Said, *The Question of Palestine* (New York: Times Books, 1979), p. 28.

(9) عزمي بشارة، "مائة عام من الصهيونية: من جدلية الوجود إلى جدلية الجوهر"، "الكرمل"، العدد 53، 1997، ص 12.

(10) Said, op. cit., p. 8-9.

(11) انظر: إيلا شوحط، "كولومبوس، فلسطين، واليهود العرب: نحو مقاربة علائقية لهوية المجموعة"، "الكرمل"، العدد 52، 1997، ص 38-52؛ أمنون راز - كراكوتسكين، "الاستشراق، علوم اليهودية، والمجتمع الإسرائيلي"، "الكرمل"، العدد 58، 1999، ص 106-127؛ رشيد الخالدي، "الرسائل السياسية في الطوبوغرافيا المبنية للقدس"، "الكرمل"، العدد 60، 1999، ص 22-34؛ روبرت يانغ، "أساطير بيضاء: كتابة التاريخ والغرب" (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003)؛

Gil Anidjar, *"Our Place in al-Andalus": Kabbalah, Philosophy, Literature in Arab Jewish Letters* (Stanford: Stanford University Press, 2002); Gil Anidjar. *The Jew, the Arab: A History of the Enemy* (Stanford: Stanford University Press, 2003); Gil Anidjar, *Semites: Race, Religion, Literature* (Stanford: Stanford University Press, 2008).

(12) لمزيد من التفصيلات، انظر: منير العكش، "حق التضحية بالآخر: أميركا والإبادات الجماعية" (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2002)؛ منير العكش، "تلمود العم سام: الأساطير العبرية التي تأسست عليها أميركا" (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر،

2004)؛ منير العكش، "زحف القديسين من المجاز إلى الحقيقة: نمضي على الحرب ولكن على مضض"، "الكرمل"، العدد 85، 2005، ص 94-129.

(13) محمود درويش: "الوطن بين الذاكرة والحقيبة"، "شؤون فلسطينية" ، العدد 12، آب/أغسطس 1972، ص 48.

(14) المصدر نفسه، ص 50.

(15) لمزيد من التفصيلات بشأن استيهامية كولومبوس، ورشق الاستعمار بالقداسة في استعمار أميركا وصناعة الآخر، انظر: تزفتيان تودوروف، "فتح أمريكا ومسألة الآخر" (القاهرة: دار العالم الثالث، 2003).

(16) المصدر نفسه، ص 43.

(17) سفر القضاة، 18: 29.

(18) سفر أخبار الأيام الأول، 11: 5-7.

(19) سفر التكوين، 28: 18-19.

(20) سفر العدد، 32: 37-38.

(21) سفر يشوع، 19: 47.

(22) لمزيد من الأمثلة، انظر: أنيس فريحة، "معجم أسماء المدن اللبنانية وتفسير معانيها" (بيروت: مكتبة لبنان، 1985).

(23) ميرون بنفينيستي، "المشهد المقدس: طمس تاريخ الأرض المقدسة منذ 1948" (رام الله: مدار/المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2001)، ص 39.

(24) لمزيد من التفصيلات عن كيتشنر، انظر:

E. Haull, *Mount Seir* (London: Richard Bentley and Son, 1889), pp. 199-222; S. Newcombe, “Report”, In *Palestine Exploration Quarterly* (London, 1914), pp. 128-133.

(25) انظر: دوف غافيتش. "الأرض والخريطة" (بالعبرية)، (القدس: ياد بن تسفي، 1991)، ص 251.

(26) "هآرتس"، 4 نيسان/أبريل 1969. كما ورد هذا الاقتباس عند وليد الخالدي مع اختلافات طفيفة في تهجئة أسماء القرى في الاقتباس، انظر: وليد الخالدي، "كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948 وأسماء شهدائها" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997)، ص xxxvii.

(27) مقتبس في: بنفينيستي، مصدر سبق ذكره، ص 70.

(28) لمزيد من المعلومات، انظر الدراسة التفصيلية القيّمة:

Ghazi Falah, “The 1948 Israeli-Palestinian War and Its Aftermath: The Transformation and De-Signification of Palestine’s Cultural Landscape”, *Annals of the Association of American Geographers*, vol. 86, no. 2 (1996), pp. 256-285.

(29) لمزيد من التفصيلات، انظر:

A. Stahl, “The Imposition of Hebrew Names on New Immigrants to Israel: Past and Present”, *Names*, vol. 42, no 4 (1994), pp. 279-288.

(30) الأرشيف الصهيوني المركزي، ملف رقم ج. أ/ 8332، 1947/11/6.

(31) للاطلاع على دراسات تتبع هذا النمط من التحقيب، انظر:

Maoz Azaryahu and Arnon Golan, op. cit.; Saul B. Cohen and Nurit Kliot, “Place-Names in Israeli’s Ideological Struggle over the Administered Territories”, *Annals of the Association of American Geographers*, vol. 82, no. 4 (1992), pp. 653-680.

(32) انظر: حنة بيتان، "أطلس إسرائيل للاستيطان: أسماء المستوطنات والمواقع في إسرائيل" (بالعبرية)، (القدس: مكتب رئيس الوزراء، 2004)، ص 7. وللمقارنة، انظر: شكري عرَّاف، "المواقع الجغرافية في فلسطين: الأسماء العربية والتسميات العبرية" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004).

(33) انظر: بيتان، مصدر سبق ذكره، ص 7.

(34) انظر: بنفينيستي، مصدر سبق ذكره، ص 36.

(35) المصدر نفسه، ص 36.

(36) المصدر نفسه، ص 38.

(37) Israel State Archives, Brawer Archive c/2613 (20/10/1949).

(38) Ibid., Brawer Archive C/5550/3782.

(39) انظر: بيتان، مصدر سبق ذكره، ص 7.

(40) Israel State Archive, op. cit., Brawer Archive, Meeting no. 133, 7/2/1960.

(41) محمود درويش. "ديوان محمود درويش" (بيروت: دار العودة، 1994)، ص 70-71.

(42) بنفينيستي، مصدر سبق ذكره، ص 23.

(43) المصدر نفسه، ص 24.

(44) انظر: بيتان، مصدر سبق ذكره؛ الموقع الإلكتروني للجنة الأسماء الحكومية في ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية:
http://www.pmo.gov.il/PMO/PM+Office/Departments/names.htm

(45) انظر الخرائط الست التي تحدد عمل اللجنة في: بيتان، مصدر سبق ذكره، ص 11-22.

(46) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "دليل التجمعات السكانية الفلسطينية" (رام الله: 1997)، ص 9.

(47) المصدر نفسه، صفحة 11.

(48) انظر:

Abdul-Rahim Al-Shaikh, "Last Year in Jerusalem: The Absence of Jerusalem from the Palestinian Road Signs", *This Week in Palestine*, Issue no. 141 (January 2010), pp. 28-33.

(49) ترجمة نص الإشارة الإرشادية: "انتبه! تعليمات السير في المنطقة الواقعة تحت مسؤولية السلطة الفلسطينية (منطقة (أ)): 1 - الشرطة الفلسطينية مخولة طلب إبراز الهوية ورخصة السياقة؛ 2 - ثمة دورية مشتركة فلسطينية - إسرائيلية على المحور الرئيسي فقط، وعليك التعريف عن نفسك أمام الممثل الإسرائيلي للدورية؛ 3 - الشرطة الفلسطينية ليس لديها صلاحية اعتقال شخص إسرائيلي، وهي مخولة توقيفه موقتاً في أوضاع استثنائية فقط؛ 4 - في حالة وقوع عطب، أو حادث، يجب التوجه مباشرة إلى الدورية المشتركة؛ 5 - مسموح الدخول مع سلاح مرخص؛ 6 - التعامل مع حالات الإخلال بالنظام يقع على عاتق السلطة الفلسطينية؛ 7 - امتنع من المواجهات مع الشرطة الفلسطينية، وبلّغ الجيش الإسرائيلي كل حادث استثنائي."

(50) لمزيد من التفصيلات بشأن تشييء الذاكرة حين يأخذ محيطها بالانحسار، وتأخذ الحاجة إلى أماكنها بالتزايد، كي تبدأ إعادة إنتاج الذاكرة طقسياً عند تشكُّل الدولة القومية، انظر: عزمي بشارة، "في الذاكرة والتاريخ"، "الكرمل"، العدد 50، 1997، ص 45-51.

(51) انظر:

Clifford Geertz, *The Interpretation of Cultures* (New York: Basic Books, 1973), p. 238.

(52) Cohen and Kliot, op. cit., p. 635.

(53) بيتان، مصدر سبق ذكره، ص 5.

(54) المصدر نفسه، ص 671.

(55) انظر:

Joseph Massad, *The Persistence of the Palestinian Question* (London: Routledge, 2006), p. 38; Cohen and Kliot, op. cit., p. 664.

(56) بنفينيستي، مصدر سبق ذكره، ص 44.

(57) المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء، "كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، 1951" (بالعبرية)، (القدس)، ص 279-311.

(58) لمزيد من التفصيلات، انظر: بنفينيستي، مصدر سبق ذكره، ص 62.

(59) لمزيد من التفصيلات، انظر: عبد الرحمن مرعي، "عبرنة أسماء البلدات والمواقع الفلسطينية: انعكاس وامتداد للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني" (عكا، طمرة: جمعية ابن خلدون، 2006)، ص 41-51.

(60) المصدر نفسه، ص 57-67.

(61) Central Zionist Archive, KKL/5/3296.

(62) بنفينيستي، ص 61.

(63) انظر: يهودا زيف، "حرب الأسماء" (بالعبرية)، "إيرتس يسرائيل"، الجزء 23، ص 371-376.

(64) انظر: حغاي هوبرمان، "على الرغم من كل الظروف " (بالعبرية)، (منشورات نتساريم: بلغنهام، 2008).

(65) سفر التثنية: 32: 13.

(66) سفر صموئيل، 1: 1.

(67) من قرار رد الالتماس (146/81) (بالعبرية) لمستوطني حَلميش الذي نظرت فيه المحكمة العليا أكثر من مرة، وأصدرت حكمها بتاريخ 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1981.

(68) انظر الخرائط الست التي تحدد عمل اللجنة، في: بيتان، مصدر سبق ذكره، ص 8.

(69) لمزيد من المعلومات، انظر الموقع الإلكتروني للقرية: http://nswas.org

(70) سفر إشعيا، 32: 18.

(71) بنفينيستي، مصدر سبق ذكره، ص 60.

(72) مصدر الصورة:

http://www.palestineremembered.com/Jaffa/Yazur/ar/Picture28310.html

المراجع

بالعربية

- ابن منظور. "لسان العرب".
- بشارة، عزمي. "مائة عام من الصهيونية: من جدلية الوجود إلى جدلية الجوهر". "الكرمل"، العدد 53، 1997، ص 11-20.
- ـــــ. "في الذاكرة والتاريخ". "الكرمل"، العدد 50، 1997، ص 45-51.
- بنفينيستي، ميرون. "المشهد المقدس: طمس تاريخ الأرض المقدسة منذ 1948". رام الله: مدار (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية)، 2001.
- تودوروف، تزفتيان. "فتح أمريكا ومسألة الآخر". القاهرة: دار العالم الثالث، 2003.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "دليل التجمعات السكانية الفلسطينية". رام الله: 1997.
- الخالدي. رشيد. "الرسائل السياسية في الطوبوغرافيا المبنية للقدس". "الكرمل"، العدد 60، 1999، ص 22-34.
- الخالدي، وليد. "كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948 وأسماء شهدائها". بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997.
- خوري، إلياس. "سؤال النكبة: الصراع بين الحاضر والتأويل، إدوارد سعيد ومسألة فلسطين". "الكرمل"، العدد 76-77، 2004، ص 46-55.
- درويش، محمود. "الوطن بين الذاكرة والحقيبة"، "شؤون فلسطينية"، العدد 12، آب/أغسطس 1972، ص 45-54.
- ـــــ. "ديوان محمود درويش". بيروت: دار العودة، 1994.
- راز - كراكوتسكين، أمنون. "الاستشراق، علوم اليهودية، والمجتمع الإسرائيلي". "الكرمل"، العدد 58، 1999، ص 106-127.
- شوحط، إيلا. "كولومبوس، فلسطين، واليهود العرب: نحو مقاربة علائقية لهوية المجموعة". "الكرمل"، العدد 52، 1997، ص 38-52.
- عرَّاف، شكري. "المواقع الجغرافية في فلسطين: الأسماء العربية والتسميات العبرية". بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004.
- عطا الله، إلياس. "منهجية زعزعة الخاص - اللغة في إسرائيل". في: عبد الرحيم الشيخ. "المنهاج الفلسطيني: إشكالات الهوية والمواطنة". رام الله: مواطن (المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية)، 2008، ص 172-185.
- العكش، منير. "حق التضحية بالآخر: أميركا والإبادات الجماعية". بيروت: رياض الريِّس للكتب والنشر، 2002.
- ـــــ. "تلمود العم سام: الأساطير العبرية التي تأسست عليها أميركا". بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2004.
- ـــــ. "زحف القديسين من المجاز إلى الحقيقة: نمضي على الحرب ولكن على مضض". "الكرمل"، العدد 85، 2005، ص 94-129.
- العهد القديم.
- فريحة، أنيس. "معجم أسماء المدن اللبنانية وتفسير معانيها". بيروت: مكتبة لبنان، 1985.
- القرآن الكريم.
- مرعي، عبد الرحمن. "عبرنة أسماء البلدات والمواقع الفلسطينية: انعكاس وامتداد للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني". عكا، طمرة: جمعية ابن خلدون، 2006.
- يانغ، روبرت. "أساطير بيضاء: كتابة التاريخ والغرب". ترجمة أحمد محمود. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003.

بالعبرية

- إدارة اليابسة وتخطيط المواصلات. "أسماء الأماكن في اللافتات التوجيهية (على الطرق) باللغة العبرية وبتهجئتها بالأحرف اللاتينية والعربية". القدس: وزارة المواصلات وسلامة الطرق، تموز/يوليو 2009.
- الالتماس (146/81) لمستوطني حَلميش الذي نظرت فيه المحكمة العليا أكثر من مرة وأصدرت حكمها بتاريخ 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1981.
- بيتان، حنة. "أطلس إسرائيل للاستيطان: أسماء المستوطنات والمواقع في إسرائيل". القدس: ديوان رئيس الحكومة، 2004.
- زيف، يهودا. "حرب الأسماء. "إيرتس يسرائيل"، الجزء 23، ص 371-376.
- كَدمان، نوغا. "ممحوٌّ من المكان والوعي: القرى الفلسطينية المهجرة في الخطاب الإسرائيلي الصهيوني". القدس: نوفيمر بوكس، 2008.
- مداخلة القاضي أهارون براك في أثناء مداخلة الالتماس 4112/99.
- المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء. "كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، 1951". القدس.
- نعامنة، حنين. "رسالة إلى المستشار القضائي للحكومة"، 15 تموز/يوليو 2009: طلب إلغاء القرار الخاص بتغيير اللافتات العربية والإنكليزية بالنقحرة العبرية".
- هوبرمان، حغاي. "على الرغم من كل الظروف". منشورات نتساريم: بلغنهام، 2008.

بالأجنبية

- Abu-Lughod, Ibrahim and others. *The Landscape of Palestine: Equivocal Poetry*. Birzeit: Birzeit University Publications, 1999.
- Al-Shaikh, Abdul-Rahim. “Last Year in Jerusalem: The Absence of Jerusalem in the Palestinian Road Signs”. *This Week in Palestine*, Issue no. 141, January 2010, pp. 28-33.
- Anidjar, Gil. *“Our Place in al-Andalus”: Kabbalah, Philosophy, Literature in Arab Jewish Letters*. Stanford: Stanford University Press, 2002.
- ———. *The Jew, the Arab: A History of the Enemy*. Stanford: Stanford University Press, 2003.
- ———. *Semites: Race, Religion, Literature*. Stanford: Stanford University Press, 2008.
- Ayalon, Ami. *Reading Palestine: Printing and Literacy, 1900-1948*. Austin: University of Texas Press, 2004.
- Azaryahu, Maoz and Arnon Golan. “(Re-naming) the Landscape: The Formation of the Hebrew Map of Israel 1949-1960”. *Journal of Historical Geography*, vol. 27, 2001, pp. 653-680.
- Benvenisti, Meron. *Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Landscape Since 1948*. Berkeley: University of California Press, 2000.
- Central Zionist Archive A 402/151.
- ———. KKL/5/3296.
- Chomsky, Noam. *Pirates and Emperors: International Terrorism in the Real World*. New York: Claremenot Research and Publications,

1986.
- Cohen, Saul and Nurit Kliot. “Place-Names in Israeli’s Ideological Struggle over the Administered Territories”. *Annals of the Association of American Geographers*, vol. 82, no. 4, 1992, pp. 653-680.
- Crampton, Jeremy and Stuart Elden (ed.). *Foucault and Geography: Space, Knowledge, and Power*. Burlington: Ashgate Publishing House, 2007.
- El-Eini, Roza. *The Impact of British Imperial Rule on the Landscape of Mandate Palestine, 1929-1948*. Jerusalem: The Hebrew University of Jerusalem, 2000.
- Falah, Ghazi. “The 1948 Israeli-Palestinian War and Its Aftermath: The Transformation and De-Signification of Palestine’s Cultural Landscape”. *Annals of the Association of American Geographers*, vol. 86, no. 2, 1996, pp. 256-285.
- Geertz, Clifford. *The Interpretation of Cultures*. New York: Basic Books, 1973.
- Haull, E. *Mount Seir*. London: Richard Bentley and Son, 1889, pp. 199-222.
- Israel State Archives. Brawer Archive 18/7/1949.
- ———. Brawer Archive c/2613 (20/10/1949).
- ———. Brawer Archive C/5550/3782.
- ———. Brawer Archive. Meeting no. 133, 7/2/1960.
- Massad, Joseph. *The Persistence of the Palestinian Question*. London: Routledge, 2006.
- Newcombe, S. “Report”. In: *Palestine Exploration Quarterly,* 1914, pp. 128-133.
- Said, Edward. *The Question of Palestine*. New York: Times Books, 1979.
- Slyomovics, Susan. *The Object of Memory: Arab and Jew Narrate the Palestinian Village*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1989.
- Stahl, A. “The Imposition of Hebrew Names on New Immigrants to Israel: Past and Present”. *Names,* vol. 42, no 4, 1994, pp. 279-288.
- Suleiman, Yasir. *A War of Words: Language and Conflict in the Middle East*. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.
- Weizman, Eyal. *Hollow Land: Israel’s Architecture of Occupation*. London: Verso, 2007.

المواقع الإلكترونية

- الموقع الإلكتروني للجنة الأسماء الحكومية الإسرائيلية:
http://www.pmo.gov.il/PMO/PM+Office/Departments/names.htm
- الموقع الإلكتروني لقرية واحة السلام (نفيه شالوم):
http://nswas.org/

- الموقع الإلكتروني لمركز عدالة (المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل):
http://www.adalah.org/ara/pressreleases.php?pr=09_07_15
- الموقع الإلكتروني لمجمع اللغة العربية في حيفا:
http://www.arabicac.com/shownews.php?ID=262
- الموقع الإلكتروني لسلطة الآثار الإسرائيلية:
http://www.antiquities.org.il/article_Item_eng.asp?sec_id=38&subj_id=154
- الموقع الإلكتروني لفلسطين في الذاكرة:
http://www.palestineremembered.com/Jaffa/Yazur/ar/Picture28310.html
- الموقع الإلكتروني لمؤتمر الأمم المتحدة عن تنميط الأسماء الجغرافية (UNCSGN)، ولمجموعة خبراء الأمم المتحدة بشأن الأسماء الجغرافية (UNGEGN):
http://unstats.un.org/unsd/geoinfo/Authorities_listSep09.pdf
http://unstats.un.org/unsd/geoinfo/pdf/world_authorities_new%20base_09_2009.pdf